

المنوع من ملحق ما عدا البريد

الْحَاكِمُ الْمُطَّلَبُ

فِي الْقُرُونِ الْعَشِيرَةِ

بقلم

عبدالله محمد العقاد

﴿ مطبعة البلاغ الأسبوعي ﴾

الْحَاكِمُ الْمُطَّلَبُ

فِي الْقُرُونِ الْعَشْرِ



بِقَلَمِ

عَبَّاسِ مُحَمَّدٍ الْيَقْتَادِ



﴿ مطبعة البلاغ الأسبوعي ﴾

الاهداء

الى مصطفى النحاس باشا

خليفة سعد وعنوان ثقة الامة المصرية

هل فشلت الديمقراطية؟

كان الاستبداد المطلق مقدساً في زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء ما ربههم وكان هو يستعين بهم على تقرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والاجسام، وكان لحق الحكم مصدر الهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يُسأل عنه ولا يكون للشعب الا أن يعطيه كما يطيع خالقه ويؤمن بحكمته التى تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر. فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة، والشك فى الحكومة كالشك فى العقيدة كلاهما كفر يعاقب عليه بالحرمان السرمدى من رحمة الله

كلن هذا هو مصدر الحكومة المستبدة الى ما قبل القرن الثامن عشر، وكان الايمان به عاماً شائعاً لا يشك فيه الا أفراد معدودون من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفى المجرم جريمته والآثم وصمة عاره، فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين الى ممثلية الشعوب انتقلت القداسة معه الى المصدر الجديد وأصبح حق الحكم مقدساً — مرة أخرى —

من طريق الشعب لا من طريق الصوامع والكهان ، وتغير النظام القديم ولم يتغير قلبه الذى صنعتته العادات المتأصلة والمصالح المتشعبة والعقائد الموروثة، وربما بدأت هذه القداسة الشعبية على سبيل المجاز فى التعبير ياجأ اليه دعاة النظام الحديث للمقابلة بين أساس الحكومة العابرة وأساس الحكومة الحاضرة، ثم أضيفت الى هذا المجاز حماسة الفكرة الناشئة وروح الأمل فى المستقبل والنقمة على الماضى فاصبحت القداسة الحديثة عقيدة فى الضمير يشوبها من الابهام كل ما يشوب العقائد التى تستعصى على متناول العقول

أصبحت الديمقراطية عقيدة مقدسة فى العرف الشائع فجاءها الخطر من هذه الناحية فى عصر الشك والسخرية من جميع « المقدسات » . . . وسمع الشاكّون والساخرون بهذه « المقدسة » الجديدة فعملوا ان هناك شيئاً طريفاً يظهر، فيه براعة التفنيد وقدرة التصغير والتقييد ! فاسرعوا اليه فى جد ووقار واعتنوا أنفسهم كثيراً ليقولوا ان الديمقراطية شئ، لم يهبط على الارض من السماء، وان القداسة هنا مجاز لا حقيقة له فى العلم والاستقراء . . . فكان الجاحدون لقداسة الديمقراطية والمؤمنون بتلك القداسة المنزهة عن الشوائب بمنزلة واحدة

من الفهم والساد ، لأن قداسة الديمقراطية لم تكن مسألة علمية يبحثها الناقدون المحصنون على هذا الاعتبار من جانب القبول أو من جانب الانكسار ، فالذين يضعونها هذا الوضع ينظرون اليها من أضيق حدودها التي يعرفها المجازيون والجهلاء ولا ينظرون اليها من أوسع الحدود التي يحيط بها من يعرف حقيقتها ويقسها بمقياسها الصحيح . وإذا كان المتكلم الذي يقول ان الماء العذب شهد حلو المذاق مخطئاً في صيغة التعبير العلمي فأشد منه امعاناً في الخطأ والغفلة عن الحقيقة من يحمل الماء العذب الى المعمل الكيى ليثبت ان الماء ماء وليس بشهد حلو المذاق كما يقولون في لغة المجاز



في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت « السيكولوجية » أو علم النفس وتفرعت فروعها وكثر الاشتغال بتطبيقه على الأفراد والشعوب . ولعل أغرب ما استغربه الناس من قضايا هذا العلم وصفه لأطوار الجماعات والأساليب التي يجرى عليها في تكوين عقائدها وتوجيه أهوائها وتسيير حركاتها واثارة خواطرها . فقد جاء هذا الوصف بعد شيوع الديمقراطية في العالم الحديث بأكثر من جيلين فلاح لمعظم الناس كأنه

غريب وكأنه مخالف للمقرر في الأذهان أو لما يجب ان يتقرر في الأذهان ! ولو أنه جاء قبل ذلك بمائتي سنة أو لو أنه تقدم في عصر الإصلاح مثلاً لما وقع من الافكار موقع الغرابة في شئ. ولا أحاط به ذلك السحر الذي يحيط بكل هجمة مخالفة للألوف ، ثم لجأت الديمقراطية حتماً في سياقها الطبيعي دون أن ينحيل الى أحد أن حقائق علم النفس تعارض الحكم الديمقراطي أو تعارض حكم الشعوب. لان الديمقراطية كانت نتيجة لازمة لفساد حكم الاستبداد ولم تكن نتيجة لجهل الناس بالسيكولوجية وخطئهم في تفسير حركات الجماعات . فلو علم الناس في القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أن حركات الشعوب غير مقدسة ولا ممتزجة عن عيوب الطبيعة البشرية لما كان ذلك مانعاً لوقوع تلك الحركات في أوانها ولا واقعياً للانظمة العتيقة من التبداعي والسقوط . ولكن « السيكولوجية » ظهرت بعد الديمقراطية فنشأت غرابتها من ثم وكان استغراب الناس اياها وهما متولدأ من الوهم القديم الذي تطرق اليهم من تقديس الشعب بعد تقديس العواهل المستبددين . فلولا الخرافة الدائرة خرافة المستبددين الالهيين لما وجدت خرافة الشعوب الالهية ولا اتخذت

أطوار الجماعات التي استعرضتها مباحث العلماء النفسيين دليلاً على بطلان الديمقراطية ، ولا قيل ان نظامها قائم على أساس واهن لأنه قائم على مشيئة الشعب وهي مشيئة لا توصف بالعصمة . ! وقد عايناهم من أطوار الافراد أنهم يطعمون ويستأثرون وأنهم ينقادون للهوى ويخضعون للشهوات وأنهم عرضة للخطأ الكثير والضلال البعيد وأنهم غير معصومين بحال فلم يكن هذا العلم بأطوار الافراد هو الذي قضى على حكومة الفرد ولم تتقوض النظم الأولى الا حين تعذر التوفيق بينها وبين أحوال الرعايا ومطالب الأمم .



لم تنقض على الديمقراطية سنوات حتى خيبت آمال الحالمين فيها وخيبت آمال أولئك المظلومين الذين صوروا زمانها المترقب في صورة الفردوس الأرضي أو العصر الذهبي الذي تغنى به الشعراء وتحدثت به الاساطير . فلا ظلم ولا اجحاف ولا تمييز بين القوي والضعيف أو القريب والبعيد : كأنما صوت الشعب المنطلق من غيايات الاسر نفمة ساحرة كنفحات « أورفيوس » يتجاور في سماعها اللبث والحل

والضاريات والنقاد ، ومتي كان كل هذا منتظراً من الديمقراطية فلا جرم يخيب فيها الظن ويحكم عليها الحاكمون بالفشل بعد أول صدمة مع وقائع الحياة وعثرات التجربة الأولى وهي لا تخلو من النقائص ولا تسلم من الاضطراب. فلم يكن أسمى على الديمقراطية ولا أظلم لها من غلاة المؤمنين بها الذين كانوا يكلفونها ما ليس يكلفه نظام في هذه الدنيا أية كانت قواعده من الصحة ونيات القائمين به من الصلاح

هذه كلها أسباب يصح أن تسمى بالأسباب المصطنعة للشك في حقيقة النظام الديمقراطي والأخذ فيه بالعرض دون الجوهر المقصود . علي أنها ليست بجميع الأسباب المصطنعة التي يمكن أن تعدد في هذا المقام . فهناك أسباب مثلها دعت الى الشك في حكومة الشعب فلما تتجاوز العرضيات الى دخائل الأمور . فمنها أن عيوب الحكومة الشعبية مكشوفة ذائعة لاستفاضة علاقاتها واشتراك المثات والألوف في دعواتها وأعمالها . فليس لها حجاب من الفخامة والروعة كذلك الحجاب الذي كانوا يسترون به عيوب الحكومات المستقبلية ويتعاضدون فيه الكهان والمداح والبلاطيون على التمويه والتزويق ، وخلق بهذا انتمكشفت أن يفض من فضائلها بعض الشيء .

وبرسل عليها السنة الترابرة والفضوايين ومن لا ينظرون الى
عواقب الكلام

ومن الاسباب المصطنعة ان نقد الديمقراطية يرضى غرور
تلك الفئة التى تحب أن تتعالى عن « الشعبيات » لما فى ذلك
من الامتياز والادعاء ، ومنها انه المستبددين الطامعين فى رجعة
الحكم القديم يسعون سعيهم سرأ وجهرأ لتشويه كل نظام غير
نظامهم وتاليب الناقين على الحكم الحديث ولا بد فى كل
حكم من راضين وناقين ، ومنها أننا فى زمن تتوالى فيه
المحتركات ويسألون فيه أبداً عن أحدث الآراء وأغرب
الاخبار . فاذا مضت خمسون سنة على الناس وهم يمدحون
الديمقراطية فالذى يفاجنهم بعد ذلك بنقدها لا يعدم له سامعين
بين طلاب الزي الطريف فى كل مجال

فانت ترى ان نقد الديمقراطية يصادف من العناية أضعاف
ما تستوجبه الاسباب الحقيقية التى لا دخل فيها للوهم والفرص
والفضول . وأما الاسباب المصطنعة فما هى وما مبالغ ماتجيزه؟
هى أشياء لاتجيز لاحد لمن يحكم بفشل الديمقراطية ولا بأنها فى
طريق الفشل القريب .

لم تفشل الديمقراطية

لم تفشل الديمقراطية ولا ظهر الى الآن من آثارها وعلاماتها الا ما يدل على نجاحها وثباتها وانها ستكون أساساً للحكم في المستقبل تُبنى عليه قواعد الحكومات ويرجع اليه في اصلاح كل ما يحتاج منها الى الاصلاح . أما تلك الاسباب المصطنعة التي ألمنا بها فأكثر من يتعلق بها ويعمل لترويجها هم أنصار الحكم المطلق والرجعة الى الاستبداد القديم وهم أقل الناس حقاً في تبريح الديمقراطية بعد ما بين من فشل حكمهم في بلاد كثيرة وأحوال مختلفة . فاذا بطل ايمان الناس بقداسة الديمقراطية — مجازاً أو حقاً — فمن المقرر المقطوع به أنهم لا يرجعون الى الايمان بقداسة المستبددين وما يزيفونه من الدعاوي والجهالات ، واذا قيل ان الجماهير تنخدع للزعماء وتؤخذ بالمظاهر وتسمال الى العقائد التي تبث فيها بالايحاء والتكرار فهذه الاطوار لم تكن ملغاة في العصور الماضية ولا كان شأنها ضعيفاً في تصريف الامم وقيادة الحكومات . وماذا كان يصنع المستبدون طوال العصور

الماضية الا أن يستغنوا على خداع الجماهير تارة بالخرافات والالوهام وتارة بالظواهر والوجاهات والالقباب والاسماء. وتارة أخرى بالعطايا والمواعيد الى سائر ماهو معروف من أساليبهم في تمويه الاعمال واخفاء الحقائق والتحيل على الغرائز والشهوات . ولو أحصيت الحروب التي أريقت فيها دماء الالوف من المحاربين والمسلمين لخداع الشعوب وتعليقها ، أو لو أحصيت الارواح البريئة التي أزهدتها أعداء الحرية والمعرفة، أو لو أحصيت الثورات والتفلاقل التي شجرت بين الحكام والرعايا من أجل المظاهر والاسماء . والمنازعات العبيانية والدعاوى الفارغة ، أو لو أحصيت الدسائس والجرائم التي انغمس فيها طلاب الخطوة وأعوان الطفيلان لكان في بعض ذلك شاهد على حقيقة من تنفهم غفلة الجماهير ومن يضرهم انتباهها وأن تلك الغفلة لم تدم كما دامت في عهود المستبدين ولم تفد أحدا كما أفادتهم ولم يحذروا شيئا قط كما حذروا يقطتها ولا رغبوا في شيء قط كما رغبوا في بقائها واستطالها . وإنما الفرق بين الاستبداد والديمقراطية أن المجال يتسع في هذه لاقوال شتى تنكشف الحقيقة من بينها ولكنه لا يتسع في عهد الاستبداد لكل قائل ولا يصعب فيه التواطؤ على الغش والكتمان

وان مجرد القول بان الشعوب لا تصلح للديمقراطية دليل على انها درجة عالية يجب أن تتوجه اليها آمال المصلحين وطلاب الكمال، في حين ان القول بجهل الشعوب واضطرابها من اجل ذلك الى الحكم المطلق دليل على مصالحة الحكم المطلقين في بقاء ذلك الجهل وتخليد هذه الحالة التي بها يخلدون وما يضعف جانب الحكم المطلقين في دعوتهم هذه أنهم يعيبون على الجماهير أطوارها ليتخلصوا من ذلك الى تزكية الحكم الدكتاتوري أو الحكم المطلق مع أن التجارب الكثيرة — والتجارب الحديثة منها على الخصوص — قد أظهرت ان الدكتاتوريين الصالحين هم رجال الشعوب وثمره تلك الاطوار وأن الجماهير لا تنقصها البديهة التي تفتن بها الى مقدرة القادة وتوايهم اعجابها وتخصم بثقتها واقبالها وتسلمهم زمامها حتى حين يجترئون على عاداتها التي تغار عليها وتغضب للمساس بها اذا مسها من ايست له تلك القدرة وذلك الاعجاب. فاذا احتاجت الجماهير الى المصلح النافذ في اصلاحه فليس أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهة الشعبية ولا أسرع منه في حث غريزة الامة ومغالبة ما فيها من العيوب، وكان هذا المصلح هو الزوج المحبوب الذي

يطاع لان طاعته منور و يقاس مقدار حبه بمقدار المشقة التي تبذل في اطاعة امره . وقد يكون الزوج زوجا بالصيغة الرسمية ولكنه لا ينال هذه المكانة ولا يأمن الرياء والخيانة اذا تكفأت له الصيغة الرسمية بالطاعة الظاهرة .

وعبث ولا ريب أن تعاب أطوار الجماهير وأن يقتصر الامر فيها على النقد والزرابة وهي هي الاطوار التي لازمتها في كل ماتمخضت عنه الانسانية من الثقافات وفي كل من تمخضت عنهم من الدعاة والمصلحين ، فأصلح الطبائع لاهياء الشعوب هي الطبائع التي بينها وبين الشعوب مجاورة في الشعور ومساجلة في عناصر الحياة . واذا كانت الشعوب تخفى في عرف العلماء فليس عرف العلماء هنا هو المقياس الذي يرجع اليه في تقدير الدوافع والنتائج لان الطبيعة لا تستشير العلماء فيما تعمل وفيما تريد . بل ليس العلماء انفسهم ؛ نجوة من الخطأ على حسب مقياسهم لان أخطاءهم قديما وحديثا في تصور الحكومات النافعة أكثر وأكبر من أخطاء اشعوب كلها مجتمعات .

للديمقراطية عيوبها ولكنها عيوب الطبيعة الانسانية التي لا فكاك منها - وقد يكون لهذه العيوب في مجموع الحضارات الانسانية فضل كفضل المحاسن المصطلح عليهم ان

لم يزد عليه ، ولا تقارن الديمقراطية بحكومة المثل الأعلى المنشودة في الخيال والموصوفة في الأحلام . اذ هذه الحكومة لا موضع لها في عالمنا ولن يكون لها موضع . ولكنها تقارن بالنظمة الأخرى في جملتها ويُنظر في عيوبها بصدق وإخلاص وتقدير لجميع الظروف فلعل هذه العيوب بعض لوازم الحسنات التي لا يستغنى عنها أو أهلها طارئة تزيلها المزيد من الديمقراطية، اذ كان من الحق أن محاربة الديمقراطية لم تزلها فيما مضى ولا يرجى أن تزيلها فيما بعد . وكذلك لا يصح أن تقيس الديمقراطية بمقياس الأغراض التي أعلنها دعاؤها والآمال التي عقدوها عليها لان هؤلاء الدعاة لم يخترعوها ولا يتأتى لهم أن يحصروها ويسيطروا عليها — وإنما تقاس مزاياها بالضرورات التي أدت إليها أولاً ثم بالفوائد التي نجمت عنها فعلاً ولا تزال تنجم : فهي بلا ريب قد أوجدت للعصبيات الحزبية مخرجاً غير الفتن الدموية وأقنعت الشعوب بأن عليها تبعه في الحكم وأنها قادرة على تبديل الحكم فضعفت فيها نزعة الثورة بقدر ثقتها من الاشتراك في الحكومة والقدرة على تبديلها ، وهي في مدي خمسين سنة قد صاحبت في عالم الصناعة والعلم تقدماً لم تباؤه الإنسانية في خمسين ألف سنة ،

وكما ازداد هذا التقدم صعب على الناس أن يؤمنوا بتلك
الخرافة التي كانت تهيب لفرود واحد أن يملكهم له ولابنائه
من بعده ملك السيد للعبيد .



يقول بعض الباحثين — (ومنهم الاستاذ ساروايا الذي
ألقى محاضراته في هذا الموضوع على طلبة الجامعة المصرية)
— ان الحكم النيابي تراث انجليزي غير قابل للتعميم في الامم
الآخرى . ويضرب « ساروايا » المثل بلامة الفرنسية التي
لا تستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الاحزاب وصعوبة
التوفيق بينها الى زمن طويل . ويعتبر ذلك الاختلاف من
أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل امة !
ولو كان الحكم النيابي هو الذي خلق العصبيات الحزبية
في فرنسا لكان قول الاستاذ وقول أمثاله صحيحا في هذا
المعنى وكانت فيه حجة من بعض الوجوه على الحكومة
النيابية ، ولكن الواقع ان العصبيات الحزبية لم تفتأ تمزق فرنسا
كل ممزق في عهود حكامها المطلقين ولم يخل جيل واحد في
تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب
الدينية أو فتنة على التمحط والافلاس أو نزاع بين التساج

والنبلاء، أو حروب تثار لاختفاء هذه المنازعات، حتى توطدت فيها الديمقراطية فأنحصرت «العصبيات» في مناوشات الأحزاب وسكنت الثورات وبطلت المجاعات ولم يمنحها اختلاف الأحزاب أن تماسك بعد الحرب العظمي وأن تستفيد من سمعة الديمقراطية أنصارا لا ينكر افادتهم لها منكر، وأن توسع مستعمراتها وقد كانت تفقدها في عهد الملوك الشومس، وأن تكون هي وزميلاتها المنتهرات، عنوانا لا تنصار الحرب الشعبية وآية على أن حكومات الشعوب تحتمل من الصدمات ما لم تحتمله حكومات القياصرة والطفافة. فأنكسرت الروسيان والنمسا وألمانيا وكان نصيبهن من التماسك بعد الحرب على قدر نصيبهن من الحرية والمشاركة في الشؤون العامة بين الشعب والحكومة، وخرجت الأمم من تلك المحنة بغيرتها التي لا تضيق

وقد فعل تراث الحكم النيابي فعله في إنجلترا كما فعل فعله في الأمة الفرنسية فوقها الثورات والخصومات الدامية وكانت وشيكة أن ترتطم فيها مرتين في القرن التاسع عشر عند الخلاف على تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل شروط الانتخاب، وهو في جوهره أشد من الخلاف الذي أفضى الي الثورة الجائحة في عهد الاستبداد

ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين — وفي طليعهم فلندرس بترى — العالم المشهور في الأثرية المصرية — أن الحكومة الشعبية كانت هي الدور الأخير من ادوار الدول في التاريخ القديم ولا سيما تواريخ الدول المصرية : يبدأ الدور بفاتح عظيم ثم يضعف الفاتح العظيم فينازعه الحكم أفراد القادة الغالبون ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم للترف والصغائر فتثور عليهم العامة وتتولى الامر الحكومة الشعبية ، ثم يسطو عليهم مغير جديد فيبدأ الدور الاول كرة أخرى وهكذا دواليك عصرأ بعد عصر في سجلات الفراغة ومن جاورهم من المشاركة والمغاربة ، فاذا صح هذا فهو مختلف مما نحن فيه اليوم لان الحكومة الشعبية كانت في التاريخ القديم فترة منفردة تقع في احدى الدول ثم لا تكون الدول المحيطة بها تجارية لها في تلك الفترة بل ربما كانت في بداية الدور الاول — دور الفاتح العظيم — فتحدث الغارات من ثم وتتجدد الادوار . اما اليوم فالحكومة الشعبية حركة عامة ومبدأ مشترك وليس بالفترة المنفردة ولا بالدور المقصور علي بعض الحكومات

على أننا اذا قدرنا أن السنة القديمة تتكرر اليوم كما
تكررت في دولات الفراعنة وجيرانهم فكل ما يستخرج من
هذه النظرية أن الحكم قد تعذر على الطغاة والقادة لعجزهم
واضمحلهم فصار الامر الى الشعوب تحكم نفسها الى حين .
ويبقى علينا أن نسأل أنفسنا متعجيين : هل يعقل اليوم أن
هذه الحرية الشعبية التي وصلنا اليها ان هي الا فترة موقوتة
جاء بها وباء عام أصاب الطغاة والنبلاء في مقدراتهم على الحكم
دون الكافة والايواساط ثم نعود بعد زوال هذا الوباء الى عهد
يكون فيه لنا طغاة مقدسون وملوك مستبدون عصيانهم حرمان
من ملكوت الله ؟ لقد كانت الديمقراطية بالأمس حكومة الشعب
وكان الشعب هو العامة . أما ديمقراطيتنا فليس نصيب العامة
فيها الا جزءاً من سلطان الامة وهي كُـلُّ شـاـمـلٍ يدخل فيه
السوقة والسراة والامراء

تمثيل الشعب

في الحكومات النيابية يختلف تمثيل الشعب على حسب اختلاف القوانين الانتخابية . فقد ينتهى الانتخاب على طريقة من طرقه الكثيرة الى تمثيل طبقة واحدة دون طبقات الشعب كله أو تمثيلها جميعاً ما عدا طبقة واحدة هي الطبقة الفقيرة التي لا تيسر لها شروط الكفاءة المالية . وقد ينتهى الانتخاب الى تمثيل جميع العناصر على نسبة متوازنة يشعر كل عنصر فيها باشتراكه الصحيح في تكوين الحكومة وقدرته الصحيحة على تبديلها بالوسائل الدستورية . وهذه هي الحكومة الديمقراطية في أحسن أشكالها وأوقاها بالعرض من هذه الحكومة

لم تثبت التجربة قط أى فرق في نوع النواب وكفاءتهم العامة بين المجالس النيابية التي انتخبت من درجة واحدة والمجالس النيابية التي انتخبت من درجات متعددة ، فنتيجة الانتخاب على درجة واحدة كنتيجة الانتخاب على درجتين أو أكثر من حيث الكفاءة العامة للنواب الذين يقع عليهم

الاختيار في النهاية ، وكل ما هنالك من فرق بين الطريقتين ان تعديد الدرجات يسهل الغش والاكراه وشراء الاصوات وأن الانتخاب من درجة واحدة يمنع ذلك جهد المستطاع

كذلك لم تثبت التجربة أن حصر الاصوات او تضيق حقوق الانتخاب أصلح لتسيير الحكومة ومراقبتها من التوسيع والتعميم ، بل قد ثبت على يقين ذلك ان الرشوة والاكراه وعامة الوسائل الشائنة تروج مع حصر الاصوات وتقل مع اطلاقها وتوزعها بين أكبر عدد من الناخبين . فكان الانتخاب في إنجلترا قبل قانون سنة ١٨٣٢ أشبه بسوق علنية لشراء الاصوات ومساومة الناخبين ، وما برحت عيوبه القديمة فاشية في تلك البلاد حتى اتسعت حقوق الانتخاب في سنة ١٨٨٥ فأخذت تقضي شيئاً فشيئاً على تلك العيوب ، ومن عجائب المشاهدات ان توسيع الحقوق الانتخابية لم يؤد الى تحكيم السلطة التشريعية في الحكومة كما أنذر بعض المحافظين المتخوفين من تفاقم الحركة الشعبية وتقييد التاج ومجلس النبلاء ، بل هو قد أدى الى تقوية الوزارة واقامة الموازنة بينها وبين مجلس النواب على نمط

يدعو الى الحكمة والتؤدة في تدبير الامور . ويعلمون ذلك
 بخوف النواب - ولا سيما بعد ان أصبحت لهم مرتبات - من
 حل المجلس ومواجهة الحرب الانتخابية في كل وقت، فان كان
 هذا هو السبب أو كان السبب شيئاً آخر غير هذا الذى يقوله
 المحافظون والمعارضون في توسيع الحركة الشعبية فينبغى أن
 نذكر أن مزية الديمقراطية المحققة هي إيجاد هذه الموازنة بين
 المصالح المتباينة لا تطهير القلوب البشرية من التفكير في
 مصالحها أو انشاء نواب لسياسة الامم زهاد وقدسين .
 وحسن - وليس بقبيح من وجهة المصلحة العامة - الا
 يكون اسقاط الوزارات سهلاً حيناً بحيث يندفع فيه النواب
 مع أول خاطر بخطـر علي البال . وهناك من الجانب الآخر
 ضمان الرأى العام والخوف على السمعة السياسية يحول بين
 النائب وبين التمدد في مجاراة الوزارة الى حد التفريط
 المذموم ، فتى توازنت جميع العوامل الديمقراطية توازناً يمنع
 بعض المصالح ان تطغى على جميع المصالح الاخرى فهذه هي
 مزية الديمقراطية على الاستبداد . واذا قيل ان الديمقراطية
 تجعل النواب والوزراء ورجال السياسة على العموم ملائكة
 أبراراً لا يؤخذون يوماً بضعف النفوس البشرية

فذلك هراء لا يصدقه أحد ولا يصادف عند الناس إلا ما يصادفه كل ادعاء كاذب من الشك والحذر والاستياء ، ولكننا اذا وطننا العقول على أن الديمقراطية هي المصالح المتوازنة بين العوامل المشتركة في الحكومة فقد وطنناها على الحق المعقول وهو في ذاته غاية تستحق كل ما يبذل في سبيل الديمقراطية من الجهود

وهذا التوازن الذي لا غنى عنه هو الذي يقضى بالألأ تستثنى من الانتخاب طبقة او يصدأ عنه عدد كبير من أبناء الامة . فحسب الاغنياء وأصحاب المصالح الكبيرة والمفكرين وذوى النفوذ أنهم اصحاب قوة فعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية قد تربي على قوة الاصوات العديدة التي يخولها أفراد الجماهير . والاشتراكيون المتطرفون يهزأون بالحكومة النيابية ويقولون عنها انها حكومة طبقات أو حكومة ما بين لان أصوات الناخبين لا تقاوم النفوذ الذي يناله المليون بالتواطؤ مع السماس وتسخير الصحف والكتاب والخطباء . فكيف اذا أصبح الالوف والملايين الفقراء — وهم يطأبون بالموت في الدفاع عن أوطانهم — ولا أصوات لهم في الانتخاب ولا رأي لهم على الاطلاق الى جانب آراء

الاغنياء والملأء وذوي النفوذ ؟ ومن المبالطة أن يقال أن الديمقراطية تسوى بين للعالم والجاهل والغنى والفقير لأنها تعطى كلا منهم صوتاً واحداً في الانتخاب ، فان الديمقراطية ان تسوى بين رجل له نفوذ شعبي ورجل لا نفوذ له على غير نفسه أو لعله لا يملك النفوذ على نفسه الا لينقاد به لسلطان الآخرين . اما اذا تجرد العالم أو الغنى من النفوذ الشعبي فذلك على الاعم الارجح دليل على أنه لا يصلح للأعمال الشعبية وأن مجال ضلأه في ناحية أخرى بعيدة عن أصوات الناخبين ، ان باستور لم يمنعه أن يكون باستور وان يملأ الأرض بعلمه أنه صاحب صوت واحد في الانتخاب . فاذا فرضنا أن شهرته لم توله كامة مسموعة في سياسة قومه وأنه لم يتسع له الوقت لقيادة الجماهير فلا خسارة عليه ولا خسارة على الجماهير في التفريق بين كفاءته الشعبية وكفاءته في دائرة العلم والتفكير

أهم ما في الديمقراطية أن يشعر كل فرد وكل فريق بأنه صاحب رأي في حكومة بلاده . وبغير ذلك لا تتحقق لها مزية ولا يطمئن المحكومون الى المجالس النيابية ، فالحكم النيابي الارلندي الذي تقرر الغاؤه سنة ١٨٠١ لم يفلح في اختلاس ثقة الشعب ولم يمنع ثورته الدموية والحاحه في طلب

الانفصال عن الدولة البريطانية ، والبرلمان الذي انتخبه
 المملكون في فرنسا بعد هزيمة نابليون. لم يفلح في شيء قط حتى
 خدمة الملكية التي انتخبته ! ! فخلته الوزارة على الأثر وأعادت
 الانتخاب بطريقة أقرب الى الحرية والتخير . فالديمقراطية
 اما أن تكون ثقة شعبية أو لا تكون شيئاً ، لانها حين تزيف
 أو تحصر لا يطول عليها تعويل الشعب ولا تعويل المستبدين
 وقد تعززت مبادئ التوسع في حقوق الانتخاب عملاقيل
 الحرب وبعدها فاخذت بها أكثر الأمم في انتخاب مجالس
 النواب ، ففي نحو مائة دستور يلخصها كتاب الاحصاءات
 السياسية لم تشذ غير انجلترا التي ينص قانونها على شروط
 مالية غاية في السهولة ، والارومانيا التي تشترط في الناخب ان
 يؤدي ضريبة ما من الضرائب العامة ، والاجهورية العبيد
 التي تشترط الملكية ، والا بضع ولايات وجمهوريات في أمريكا
 تشترط اداء ضريبة الرؤوس . وقليل جداً من الدساتير
 يشترط القراءة والكتابة في الناخبين لان الاميين بينهم من
 جنس آخر وهم على الاغلب حمر أو سود (١)

(١) أمريكا الوسطى والجنوبية للاستاذ وليام شبرد

بلاد الدكتاتورية

(١) اسبانيا

لما وقعت حوادث الانقلاب في تركيا وايطاليا واسبانيا
ومصر جمعها بعضهم باسم الدكتاتورية في بلاد البحر الايض
وحاول آخرون ان يجعلوا من هذه التسمية رابطة تسوغ
شيوع الدكتاتورية في تلك البلاد . كأن كلمة البحر الايض
كافية لاقاء الشبه بين بلاد لا يشبه بعضها بعضاً في الجنس
ولا في الاحوال السياسية أو الاقتصادية . فالفرق بين تركيا
واسبانيا كالفرق بين أبعد أمتين على ظهر الكرة الارضية
وكذلك الفرق بين مصر وايطاليا من وجوه كثيرة وان
كانت جميعها واقعة على سواحل بحر واحد

وهذه البلاد على اختلافها في كثير من الشؤون تختلف
كذلك في الاسباب التي أدت الى الانقلاب والعوامل التي
تمكّن فيها الحكومة الانقلابية . وأشد هذه البلاد اختلافا هي
اسبانيا التي لا تنضارعها في أحوالها المتناقضة أمة أخرى
من أمم الحضارة

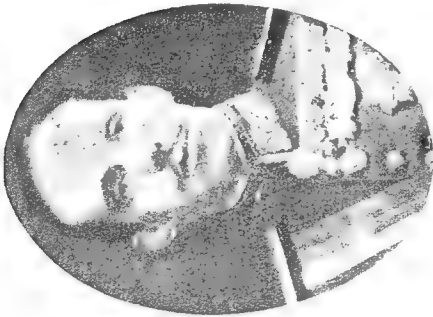
مصطفى كال وموسليني كلاهما بطل الانقلاب في بلاده
ومحور الحركة القومية التي اشتهرت باسمه. اما بريودي ريفيرا
(او مجوبلنتو) كما يعرفونه في وطنه فلم يكن بطل الانقلاب
ولا كان هو المختار لتمثيل دوره، وانما انصرف اختيار الرجعية
أولا الى الجنرال « أجوليرا » لتنفيذ الخطة المرسومة وانهقدت
النية على ابراز هذا الجنرال لقيادة الحركة وأوشك ذلك أن ينفذ
لولا أنه وقف مرة في مجلس الشيوخ يقول ان شرف العسكري
مقدم على شرف « غير العسكري » فتصدى له رئيس الوزارة
السابق « سانشي جوير » وصفعه صفعتين ففضي على مستقبلة في
الدكتاتورية بهذا الحادث الذي كثر حوله اللفظ واشتد من
جرائئه اللعاج في البيئات العسكرية والاجتماعية

عندئذ تحولت العناية الى بريودي ريفيرا وهو رجل
ارتقى الى رتبة القيادة قبل الثلاثين وشمله الطالع السعيد لأنه
ابن أخي الجنرال بريودي ريفيرا الذي خذل الحكومة الثورية
في سنة ١٨٧٤ ورد العرش الى ملوك البربون ، ولم يكن لذلك
الجنرال ولد من نسله فكوفي على عمله بترقية ابن أخيه حامل
اسمه ووارث سمعة بيته (١)

(١) كتاب القرنس اثنا عشر مكتشف القناع للكاتب الاسباني
الكبير بلاسكو اباينز



بريجوڊي ريڊيورا



الفونس الثالث عشر

والحركة كلها معتمدة على قوة الضباط الذين يكرهون
الحكومة الدستورية الحرة لأنها تريد أن تحد من عددهم
ومرتباتهم وتنفق هذا المورد الكبير فيما ينفع الامة ويصلح
مرافقها المهجورة . اما الرجعية فهي تأتي ذلك وتستبقى
هذه القوة الكبيرة لقمع كل حركة تتوجس منها . وما الضباط
في اسبانيا ؟ هم قوة لا نسبة بينها وبين حاجة الامة ولا عدد
الجنود . « فقد قيل انه كان في اسبانيا عند نهاية الحرب مع
الولايات المتحدة ٤٩٩ جزالا و٥٧٨ كرنيل و١٣٠٠ ضابط .
وبعبارة أخرى انه كان للاسبان ٣٦ ضابطا حيث يكفي ضابط
واحد للجيش الفرنسى في هذه الفترة ، وقد كانت عدة
الجيش الاسبانى سنة ١٩٠٦ ثمانين الفا ثلثهم ضباط ،
وكان ستون فى المائة من موارد الدولة تنفق على الجيش فى
أوائل هذا القرن وثلاثة أخماس هذا المبلغ تنفق على الضباط....
والقواد يتدخلون فى السياسة كلما عنت لهم مناسبة . وفى
سنة ١٩٠٥ نشرت احدى الصحف القطلانية مقالات أغضبت
العسكريين فهجمت ثلة من الضباط على مكتب الصحيفة ودرته
تدميرآ . ولو حدثت هذه الحادثة فى غير اسبانيا لعدت تمردآ
على النظام ولكنها لا تعتبر كذلك فى اسبانيا على ما يظهر ،

فان الضباط لم يعاقبوا . . لابل ذهب القواد الى أبعد من ذلك فطلبوا أن يسلم كل من يتعرض للجيش او للمملكة الى لجنة عسكرية تفصل في أمر ادائه بدلا من تسليمه الى المحاكم القضائية ، فجعل الوزراء يستقيلون واحداً بعد واحد في مواجهة هذا الطلب . ثم اقترح « جارشيا بريتو » وزير الحقانية يومئذ أن يحل المشكل بزيادة العقوبة على هذه الحلات مع بقاء المحاكمة موكولة الى القضاء . فتوعد الجنرال لوك — وزير الحرية — بالاستقالة من منصبه وأهل « جارشيا بريتو » حتى يتدبر في الامر ويأتي باقتراح آخر قبل ان يتسنى للجنرال ان يقول هل الجيش راض بالاقتراح الجديد او غير راض ! وكان مغزى الكلام واضحا فلم يسع جرشيا بريتو الا أن يستقيل لانه لم يقبل الاذعان . ومن ثم اتفقوا على التوسط في نظام المحاكمة فتركوا قضايا الحلات على الضباط للمحاكم العسكرية وأبقوا القضايا التي تتعلق بالمملكة والراية للمحاكم القضائية ^(١) وعما يزيد الارتباك في سياسة الجيش ان صغار الضباط من فرق المشاة مخالفون لرؤسائهم في الميول والمطالب لاتهامهم

(١) الاستاذ شاول شيان في المجلد السادس والمتمدين من تاريخ المؤرخين

ايامهم بالمحاربة في الترقيات ، فهم يريدون الاصلاح ويشايعون
خصوم القواد المكروهين بعض المشايعة . وليس من شأن
هذا الاختلاف أن يهون علاج الحالة لمن يريد العلاج الحاسم
لأصل الداء

فهذه الحركة العسكرية تؤيدها الرجعية الممثلة في النبلاء
والكنيسة ومن يكتنون وراءهم هي سر الانقلاب المدبر
المرسوم بمعزل عن الحياة القومية على مثال غير الذي
عرف في تركيا وايطاليا ، وما النبلاء أيضا في اسبانيا ؟ وما
الكنيسة فيها ؟ أما النبلاء فهم الطبقة المسيطرة على الأمة بين
طبقات الاسبان . اذ ليس هناك الا سادة غنية وجماهير فقيرة
وليس بينهما موضع للطبقة المتوسطة التي تظهر في الامم بظهور
المشروعات الاقتصادية ورواج الصناعة والتجارة والتناسب
في توزيع الارض الزراعية . يقول الاستاذ شارل شبان : ان
بين النبلاء والجماهير فجوة واسعة لان الطبقة الوسطى ضئيلة
الشأن بالقياس الى ما ينبغي أن تكون . والجماهير على الغالب
عنه طيب محب للحرية ميل الى الديمقراطية ولكنهم مرهقون
بسوء الحال وقلة فرص الاعمال . فينزع الطامعون منهم الى
الهجرة وارتباد الرزق في الارجتين والمكسيك وغيرهما من

أصقاع امريكا الاسبانية، ويبرح اسبانيا في كل سنة مائة الف
او أكثر من خيرة العناصر المطلوبة للبلاد ، ويبقى الذين
يتخلفون في حالة من الضنك بالغة في السوء والضعف »

اما الكنيسة أو رهبان الاديرة فقد كان لهم في القرون
الوسطى نصف الارض ومعظم الثروة، ولا تزال لهم في اسبانيا
قوة لا تقابل لانها كانت مباءة رجال الدين ومحكمة التفتيش
بعد اجلاء العرب واشتداد الدعوة الصليبية . فتواطأ سلطان
الاستبداد وسلطان الكنيسة على قتل التعليم ومحاربة العلوم
والفنون التي لا بد منها لاهياء الصناعة وتنمير موارد الثروة .
حتى حظروا دخول الكتب الاجنبية وحرموا كل معرفة
لا يباركها أنصار العصبية الدينية . ونجم عن ذلك « ان اسبانيا
فيها الآن ألفا الف هكتار من الارض لا تزرع وستة وعشرون
الف الف هكتار من الارض الصالحة للزراع لا تروى وألف
الف فقط من الارض المروية المزروعة وأنهار البلاد
تندفق الى البحر فتجري في أقاليم جرداء ظامئة وتطم في الشتاء
لاجتراف كل ما يعترضها في طريقها لا لاختصاص الاقاليم
واصلاحها للزراعة . ففي اسبانيا صخور كثيرة لبناء الكنائس

والاديرة ولاصخور فيها لبناء السدود والخزانات « (١)
وجاءت المستعمرات فافسدت ولم تصلح وضاعفت البلاء
ولم تخففه . نزع اليها نخبة الشباب وخلفوا الديار خاوية على
عروشها للنبلاء والرهبان والكسالى من السكان ، ثم نهورت
المملكة في حرب مع الولايات المتحدة من أجل تلك المستعمرات
فكان كل ما أصاب الحكومة منها أنها خرجت بدين أهلى
قدره مائتان وسبعون مليون جنيه بفائدة سنوية أربعة في المائة
وستون مليوناً بفائدة سنوية خمسة في المائة . وهذا فضلاً عن
الديون الاجنبية وأثمان الارض المبيعة مما أدى الى متاجرة
الحكومة بورق النسيب وقصص المرتبات (١) واختلال الوظائف
وشبوغ الفساد في دواوين الحكومة ، حتى أصبح الموظف يقبض
ما يقبض من مرتبه ولا يذهب الى ديوانه لاشتغاله ببحرنة
أو حرف أخرى ، وروى عن موظف اسباني قبل سنوات قليلة
أنه كان يشتغل بخمس عشرة حرفة غير الوظيفة (٢)
في وسط هذه الفوضى الفاشية في كل مكان ، وفي وسط

(١) في ظل الكنيسة للكتاب الكبير بلاسكو إبانيز
(٢) اسبانيا الحديثة من ١٨١٥ الى ١٨٩٨ للاستاذ جيلر كلارك
(٣) الاستاذ شبنان في تاريخ المؤرخين

هذا الاستبداد الذي يتعاون عليه الرجعيون جميعاً ويستمسكون به كما أنذرتهم بوادر التداعى والزوال ، فى هذا الغمار المضطرب المتقلقل حبطت مساعى الاحرار وشاعت البطالة والتسول والفقر المدقع وسرت روح التذمر بين العمال وتفرقت البلاد شيعاً وأقاليم يطلب كل منها الاستقلال بـلده ويمعن بعضها فى ذلك حتى يعلن الثورة وينادى بالانفصال كما حدث فى قطالونية . اذ يجب ان نذكر ان اسبانيا كلمة واحدة ولكنها فى الواقع أمم شتى لم يندمج بعضها فى بعض ولم يزل كل فريق منها يكره كل فريق غيره ويعيره أصله وقومه . ففيها ملل كثيرة تزيد على العشرة وفيها أقاليم منعزلة تلح فى طلب « اللامركزية » ولا يعنى ابناءؤها بالوطن كما يعنون بمصلحة الاقاليم

هذا الى جانب الدعاية الجمهورية والدسائس المتشعبة بين أجزاء الامة المفككة الاوصال ، والى جانب المكائد الخفية التى تعرقل كل اصلاح يرجى أن يقتلع أصول الحكومة السيئة ، فلما وقعت كارثة « النورال » — وهي الكارثة التى قتل فيها عشرة آلاف جندي والقائد سلفستر ومئات من الضباط واستأمر بقية الجيش كله للمراكشين — جرى التحقيق على

أيدى لجنة النواب واشترك فيه الملوك والجمهوريون فظهر من أقوال الشهود ومن أوراق ضبطت في أمتعة القائد القليل أن خطة القتل التي أودت بذلك العدد الكبير من أبناء البلاد قد وضعت بغير علم وزير الحربية الذي نبزه واضع تلك الخطة المشؤمة بلقب « الحمار » . . . فهاجت الحواطر هياجا عظيما وأوشك أن يقع الحادث المنتظر وأن يسقط معه المسؤولون عن هذا الفساد ولكنهم عجلوا بالانقلاب — وقد طال تحفزهم له — ودفعوا آلائهم لتنفيذ فمضوا فيه وكان أول ما اعتدوا له مهاجمة البرلمان والاستيلاء على محاضر لجنة التحقيق

هذه حالة لا شبيه لها في غير اسبانيا من بلاد العالم أجمع وذلك انقلاب يراد به اطالة أسباب الفساد لا اصلاح تلك الأسباب التي لن يرجى مع بقائها صلاح

تركيا



مصطفى كمال

إذا كانت اسبانيا مخالفة جداً لتركيا وإيطاليا في انقلابها
فالشبه من الجهة الأخرى غيره قريب بين أسباب الانقلاب
الذي حدث في هذين البلدين ومظاهره وأشخاص القائمين

به . غير أنهما قد يتشابهان في أمر واحد وهو أن بطل
الانقلاب في كليهما هو محركه ومحوره وإن تباينت البواعث
والاغراض

لما عقدت الهدنة بعد الحرب العظمى كان قد مضى على
تركيا سبع عشرة سنة في حروب متلاحقة من حرب
طرابلس الغرب الى حرب البلقان الى الحرب العظمى الى
ما تقدم ذلك وتخلله من منازعات في اليمن وأرمينية والباليا
وغيرها . بحيث اقتضى على معظم الجنود في الجيش
العثماني خمس عشرة سنة لم يلقوا السلاح ولم يزالوا طوال
ذلك الزمن بين هزيمة فادحة أو ظفر لا غنم فيه . هذا
الى شظف العيش وأدمان الهجرة وقنوط النفس من عواقب
الجهاد المتتابع في غير طائل . ثم كانت الطامة الكبرى بعد
الحرب العظمى فسقطت تركيا متهاككة من الاعياء لا رمق
فيها ولا رجاء : خراب فوق خراب ويأس مطبق لا منفذ
فيه للرحمة ، جيش مشنت مفلول وأمة منهوكة يرهقها ذل
الهزيمة وعاصمة محتلة وحكومة منخوبة القاب يعيث بلبها الوعد
والوعيد وخليفة يخير نفسه بين حياة انجلترا أو حياة الولايات
المتحدة ، والخلفاء من وراء ذلك ظافرون مختالون قد حكموا

على عدوهم الواقع في قبضة يدهم بالحرق والفناء وقسموه بضعة
بضعة وأطلقوا على كل بضعة منه خمسا متعطشا للنقمة يقتل
وينهب ويهتك الاعراض ويدمر العمار
من هذا الخراب المطبق انشأ مصطفى كمال دولة جديدة
تنفض عنها ضعف القنوط ويبرم لها أعداؤها قيوداً جديدة
فتخرج هي من محنتها وقد حطمت قيوداً لاؤلك الاعداء
كانت ترسف فيها قبل الحرب وأبطلت كل ما كان لهم في
بلادها من الامتيازات وكل ما كان لهم في دواوينها من
الجاه المطاع

لم يكن مصطفى كمال حكيماً متشداً بلاريب حين صحت
عزيمته على أن يحارب الحلفاء ويحارب اليونان ويحارب حكومته
ويحارب الخائنين من أبناء وطنه ، لم يكن حكيماً متشداً حين
صحت محزيمته على أن يحارب هؤلاء جميعا بطائفة من أمته
الصغيرة مشخنة بجراح الهزيمة والافلاس معودة أن يتورط بها
القادة فيما لا يفيد ولا يعود منه فخر ولا عزاء . وانما كانت
الحكمة كلها والاتناد كله عند اناس آخرين من الترك كانوا
يجلسون في الاستقالة في هينة وسكينة ينتظرون الخاتمة التي
ما كان عنها محيد ، وكانوا يملكون ما لا فضل في علمه لاحد

على أحد : كانوا يعلمون أن الحلفاء أقوياء ظافرون وأن مصطفى كمالا ضعيف مخذول ، وأن الحماقة كلها حيث يعمل مصطفى كمال والحكمة كلها حيث يعملون هم مع الحلفاء أو بعبارة أخرى مع الانجليز. وصدقوا — لانهم حكماء ، متشدون — أن الانجليز لا ينتمرون لتركيا ولا يشتطون عليها في شروط الصلح الا لأن فيها حركة وطنية وانسانا يسمى مصطفى كمالا يقود تلك الحركة الوطنية ! فبعثوا اليه البعث تقائله ونصبوا المحاكم تدينه في غيبته وقضوا عليه هو وصحبه بالموت لانهم عصاة يقلقون سلام الدولة ويفسدون بطيشهم سياسة الدهاة المحنكين ! قال مصطفى كمال : « كانوا يقولون للامة من جهة والحكومة الاستانة من جهة أخرى لا تعترفوا بمصطفى كمال ولا تنقوا به لان الحلفاء لم يشتدوا على تركيا الا من جراء فعله. كانوا يقولون ذلك ويزعمون انه اذا قضى على نالت البلاد عند الدول الاجنبية كل صداقة وهوادة »

كان دهاة الاستانة المحنكون هم الحكماء المتشدون لانهم صدقوا هذا الكلام المقتنع الجميل . أما مصطفى كمال فلم يكن الا رجلا وطنيا غيوراً يحس احساس الوداني القوي . رجلا يشعر بعاطفة الحب لبلاده فلا يصدق أنها تموت كما لا يصدق

الوالد المشفق ابن وليده مائت بين يديه وإن أهدت به
أعراض المنية ولم يبق فيه إلا قليل ذمء ، ولم يكن بعيداً عن
مصطفى كمال أولئك الذين يؤمنون له بأن أمته أمة هالكة
لا تستحق حبه ولا ينفعها ولاؤه . فقد كان في أوائل الحرب
يشكو إلى الرؤساء اشرف الألمان على - يش بلاده وتسليم
الهيئة الألمانية جميع أسرارهم واهدائه فلم يؤبه له أحد ولم يظفر
منهم بخبر . إلا صديقاً له من أصحاب المناصب الكبيرة في
وزارة الحرية قال له وهو يتلطف إليه : « اننا أكثر منك
تجربة أيها الأخ ! لا أنكر ان ما يستجيشك إلى هذه الاخيلة
وهذا الشعور إنما هو حب وطنك وإيثارك مصالحة قومك .
ولكن أترى ان هذا الوطن وهؤلاء القوم يستحقون منك
هذه المحبة المستعرة ؟ » (١)

فأكبر انتصار يؤثر لمصطفى كمال هو لامراء هذا الانتصار
الاول على اليأس والرغبة وسوء الظن بالأمة . ولو انه يش
لما ايم على يأساً ، أو رهب لما كانت رهبته غير سبب ، أو أساء

(١) راجع مذكرات النازي مصطفى كمال التي نشرتها الصحف
التركية ونزجت نفيدها إلى العربية

الظن بالآمة اسوغت ظنه السي خيانة الخانين وجهل الجهلاء ،
 وخطل السواس وقلة جزاء الماملين ، ولكنه قهر هذه



• مصطفى كمال باشا يعلم الشعب الحروف اللاتينية في شوارع سيواس

الوساوس في نفسه وأدال منها للعزيمة والرجاء، وعلم أنه زعيم
ليجعل الأمة تستحق لا لان الامم تستحق كل شيء بغيره ،
فكان انتصاره على وساوس الضعف هو البطولة الصادقة وهو
الغلبة التي لا تذكر معها غلبته على خصومه في ميدان الحرب
والسياسة

ويحق لنا أن نسمي مصطفى كمالا « دكتاتورا » اذا
عنينا أنه صاحب الفضل الاكبر في انقاذ أمته وتفريج أزمات
بلاده ، ولكنه ليس بالدكتاتور اذا نظرنا الى نظام حكمته
وقواعد دستوره واتصاله الحميم بشعبه

فانه لم يحكم قط لافى الحرب ولا فى السلم بغير هيئة
نيابية ، ولم يدع الى انتخاب المجلس الوطنى الكبير الا بعد
أن صدر امر « وحيد الدين » بحل مجلس المبعوثين ولحقه بانقرة
جماعة النواب المؤيدين له فى الحركة الوطنية . فاجتمع من
هؤلاء ومن النواب الذين نفاهم الانجليز الى مالطة ومن
النواب المنتخبين فى الاناضول ثلثمائة وخمسون نائبا هم قوام
الحكومة الكمالية وهم أصحاب السلطان الاعلى فى التشريع
والتنفيذ وادارة اعمال الحكومة كافة، فالأمة هى صاحبة السيادة
للكاملة والمجلس الوطنى الكبير هو ممثل الأمة وهو الذى يوكّل

عنه الوزراء، والولاية بل هو الذي انتدب مصطفى كمالا للقيادة وجدها له فترة بعد فترة ، وكانت مدة المجلس سنتين في ابان الحرب لمتابعة الحوادث وتمثيل الامة فيه أثناء التطورات الحربية أصبح تمثيل . ثم استقرت الامور وتعديل الدستور في العشرين من ابريل سنة ١٩٢٤ فزيدت مدة المجلس الى أربع سنوات ونصت المادة السابعة على ان « المجلس يباشر سلطته التنفيذية بواسطة رئيس الجمهورية الذين ينتخبه المجلس وبواسطة الوزراء الذين يختارهم رئيس الجمهورية » ولكن ليس لهذا الرئيس ان يحل المجلس الوطني الكبير ولا أن يرفض القوانين التي اقرها النواب وليس من حقه أن يشترك في المناقشات وان كان يجوز له في حالات خاصة أن يحضر جلسات الوزراء ويجوز للمجلس ان يسقط الوزارة متى شاء

قالت الكاتبة الانجليزية جراس اليسون في كتابها الحديث « تركيا اليوم » ^(١) : « ان القدر قد ارتفع به الى أعلى ذروة في بلاده والسكنك لا تلمح عليه انه صاحب مطاعم شخصية او خاضع لاية رغبة في المال او الاسرة

(1) Turkey to day

او المنصب، ولو نسي بقاء السلطان لبقى على عرشه . فقد رجاه
هو مرة ان يتقدم بنفسه ليتسلم أزمة الامور ، ولما اتى اليه
الشعب الشاكر مقاليد السلطنة والخلافة رفضها بتاتا على اخلاص
الشعب وجده في اقتراحه »

وقد جهر مصطفى كمال بامتعاضه من سياسة احمد زوجو
ملك البانيا الجديد وابى ان يعترف به لئلا يكون في اعترافه
تشجيع للذين يستخدمون ثقة الأمة لمثل هذه الاغراض .
فليس لأمة من الحقوق الدستورية مثل ماللأمة التركية في
حكومة مصطفى كمال ، واذا أقدم هذا الرجل العظيم اقدام
الجسور في اصلاح قومه فانما يفعل ذلك بشفاعة من حبه اياه
واعجابهم به ورغبتهم في ارضائه وتسهيل عمله ، وطوبى لأمة
تجتمع لها حقوق الدستور ونخوة الاعجاب وترزقها العناية رئيسا
تثق به موثق هو بانها جديرة بين الأمم باعلى مقام

ومصطفى كمال بعدُ عالم في فنه مطلع واسع الاطلاع على
سير القواد والعظماء ، خطيب فصيح وكاتب اديب وسائن
موفق السياسة ومصلح بصير بدخائل النفوس ومواقع الاصلاح
ورجل اجتماع مستظرف الكياسة وانسان تشرف به الانسانية
ويعد في القدوة العليا بين الرجال العاملين

الى مثل هذه الزعامة محتاج الامم . لان الامم لاتطلب
الزعماء الا لينهضوا بها فوق ضعف الحرص والضرورة وفوق
ضعف الشهوات الباطلة والعروض الزائلة ، ولو كان عمل
الزعماء فيها أن يجنبوها كبار الآمال ويوصوها بالحرص على
الشهوات القريبة والعروض الميضية لاستغنت عنهم أيما استغناء.
ولكان لها الكفاية فوق الكفاية من ذلك الجشع المركب في
دخائل النفوس والذي ما وجدت القوانين والاخلاق
والاديان والزعامات الا لانه محمود الزوال والحفاء وليس
بمحمود البقاء والبقاء.

ايطاليا



موسليني يخطب

تجميع

كُتبت عن « الفاشزم » في اوربا وأمريكا عشرات من
الكتب ومئات من الرسائل والمقالات أكثرها لا يمكن
التعويل عليه لما هو معلوم من سعة الدعة التي يقوم بها

الفاشيون في كل مكان وكثرة الاغراض التي تدور حول الدفاع عن هذا المذهب بين أصحاب أموال يحبون أن تشيع القوانين الصارمة في معاملة الصناع أو محافظين يكرهون الديمقراطية والاشتراكية أو خصوم سياسيين لخصوم. وسلينى يساعدونه للنكابة ببناء وطنه الآخرين . ويجب الحذر على الاخص مما يكتب عن الفاشية في بلاد الانجليز لان السياسة البريطانية تماليء موسلينى لأسباب متنوعة يتعلق بعضها بالتفاهم المسمى على الشرق واوربا الشرقية — والقراء في مصر لا ينسون مسألة جفوب — ويرجع بعضها الى ما يأتى وهو :

(أولا) ان موسلينى كان داعية الحرب في صفوف الحلفاء حين وقف الساسة الابطاليون موقف الحياد أو المحايدة السلمية لدولتي اوربا الوسطى عملا بالاتفاق القديم . فن مصالحة السياسة البريطانية أن تؤيده في ايطاليا وتخلد خصومه بكل ما تستطيع

(ثانيا) ان موسلينى انشقى على الاشتراكيين وأفرط في محاربة الشيوعية وهي عدو لدود للسياسة البريطانية يههما أن تؤلب عليه الانصار

(ثالثا) انه ينافس فرنسا في البحر الابيض فهو قرين موافق للسياسة البريطانية

(رابعا) ان السياسة البريطانية احتاجت بعد الحرب العظمى الى رد فعل للبادئ الولسنية والافكار العامة التي اطلقت آمال الشعوب ودفعت بها في وجهة الحرية والديمقراطية، فهي تجحد في الفاشيين حاجتها لكيح تلك الآمال ومحاربة تلك الافكار حيث يرونها أن تحاربها في البلاد الشرقية . ولا سيما وهي تستطيع أن تعمل ذلك دون أن تفضب الامة الانجليزية بل هي تعمله لئلا تلتق هذه الامة وتعتبر الحكم الديمقراطية مزية خاصة لها لا تشاركها فيها الامم الاوربية ولا شعوب الشرق من باب أولى

(خامسا) ان في إنجلترا حزبا من المحافظين الجامدين وبعض رجال الدين — لسان حاله صحيفة المورنينج بوست — يكره الديمقراطية كراهة شديدة ويدعو الى سياسة الدم والحديد لانها خير سياسة للامم قاطبة والامم المستعبدة منها على الخصوص . ويقول ان حركات الشعوب كانت دسيسة يهودية لتدمير اوربا وتقيوض الحضارة المسيحية واضعاف سلطان الكنيسة الكبرى او يعتمد في هذا الكلام على حركات

ابطاليا نفسها لانها وجدت العضد الاكبر بين جماعات الماسون
وكان اليهود فيها غير قليلين . وأشياع هذا الحزب هم الذين
اكتبوا بمبلغ من المال اشتروا به سيفاً في قراب ذهبي أهذوه
الى القائد داير صاحب مذبحة امرتسار في الهند

فالذى يكتب عن الفاشية في الصحف الانجليزية وفي
بعض الكتب مشوب باغراض كثيرة لايسهل استخلاص
الحقيقة من بينها، وقد يخدع به القارىء اذا لم يتخذ لنفسه
الحيطة فيبنى عليه حكماً بعيداً عن الصواب . وكاتب هذه
الرسالة قد عالج مصداق ذلك في نفسه من قراءاته السابقة
واللاحقة في هذا الموضوع .

الفاشية والديمقراطية

بعد هذا التنبيه الذى لا بد منه نقول ان الفاشية هي
المذهب الوحيد في بلاد الدكتاتورية الذى يدعى أنصاره أنهم
يصدرون في حكومتهم عن مبادئ عامة تقابل مبادئ
الديمقراطية، وقد أعلنوا هذه المبادئ في مؤتمر عقدهم

فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ وتتلخص فى أساس واحد وهو « أن الامة ليست هى مجموعة الافراد الاحياء فحسب ولا هى آلة للحزب ولكنها بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التى لانهاية لها ولا يعد الافراد الا أجزاء عارضة منها، وهى بعبارة أخرى جملة جميع العناصر المادية وغير المادية التى تنطوى عليها القومية »

وادراك الامة على هذا النحو ليس بالرأى الجديد ولكن الرأى الجديد فيه هو ما استخرجه « الفاشيون » من هذه الحقيقة وهو أن الحكومة هى كل شئ. ولا يصح أن تتألف فى الامة هيئة مجمعة خارجة عن السلطة الحاكمة حزبا كانت هذه الهيئة أو نقابة عمال أو جماعة تتولى العمل المصلحة العامة، وواضح أن هذه النتيجة الغريبة مناقضة لادراك الامة على النحو المتقدم لان القول بان الامة « بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التى لانهاية لها وأنها جملة العناصر المادية وغير المادية التى تنطوى عليها القومية » أخرى ألا يجعل متاديرها الحاضرة والمستقبل لعبة فى أيدي بضعة أفراد يحكمونها فى جيل واحد بغير مناقشة أو تهقيب، وقد شاع أن الفاشية عدو الشيوعية المبالغ فى مطاردتها واستئصالها وهو صحيح من حيث الظواهر

والعناوين وصحيح مثله أن بعض طوائف الاشتراكيين تحارب الشيوعية كهذه الحرب بل أشد منها تقمة وبغضاء ، ولكن الواقع أن « الفاشية » أخت الشيوعية في الجوهر والاساس وهو محور « الفرد » واستفراق حريته وحقوقه في سلطة الحكومة . فاجهد « كارل ماركس » لشيء جهده لاثبات هذه الفكرة اتى يقوم عليها بناء الاشتراكية كله ، فالمنافسة الفردية لا يصح بحال من الاحوال أن تقف في طريق الشيوع الاجماعى مادام أن الفرد عنصر عارض لا قيمة له في حوادث التاريخ ، وعلى هذا يجب أن تستولى الامة على كل شيء . ولا يستأثر الفرد بشيء . اريد أن الشيوعيين يقولون ذلك ولا يقطعون الامل على الفرد في المستقبل كما يقطعه عليه الفاشيون ، فهم يمنونه بالحرية التامة في توجيه حياته وتكميل خصائصه حتى خف عنه ضغط الفاقة وجهاد المعيشة بمنع الملك والاستثمار واعفاء المجتمع من حروب الطبقات . اما الفاشيون فلا يفتحون له باب هذا الامل ولا يبرح الفرد عند حكمهم مستغرقا في المجتمع الذي لا حق لانسان فيه خارجا عن حق الحكومة الخالدة ا ومن ثم يبدو لنا موضع الخطر الدفين ويتبين لنا أن المسافة بين الشيوعية والفاشية ليست من البعد بحيث توهمنا الخصومة .

الظاهرة والعداوة العنيفة . تلك الخصومة التي ينشب ما هو
أعنف منها بين لاشتراكيين والاشتراكيين والتي قد نشب
ما هو أعنف منها فعلا بين البلشفيين والمنشفيين

هل كان الفاشيون على هذه العقيدة منذ البداية ؟ لا . قال
السنور نيتي في رسالته التاريخية في المجلد الخامس والعشرين
من تاريخ المؤرخين : « كان من مقاصد الفاشية في بدايتها
انشاء الجمعية الابطالية الدستورية على أن تكون فرعا لجمعية
الشعوب الدولية التي ترمي الى تغيير قواعد المجتمع سياسة
واقتصادا والوصول — بغير تدرج — الى تطور الحضارة
واعلان الجمهورية الابطالية مع الحكم لذاتي للأقاليم وسيادة
الشعب تولى تنفيذها هيئات مختصة والغاء مجلس الشيوخ
وكل هيئة مصطنعة تحدد من اطلاق السيادة الشعبية ، والغاء
الرقب المميزة للطبقات والغاء الجندية الاجبارية ونزع السلاح
وانشاء معاهد شعبية كبيرة للتسليف الخ مما جعل للفاشية
بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نزعة ثورية ونم على أصلها
الاشتراكي . الا أن النزاع بينها وبين الاشتراكية — وكلاهما
له أصل واحد — قد صبغها بالصبغة الوطنية ثم بالصبغة
المحافظة خلافا لمبادئها الاولى . وقد ساعد على ذلك انتظام

كثير من جنود الحرب في صفوفها لم يبق رذ كر لمقاصدها
« الاولى »

كذلك نشأت الفاشية في بدايتها، ثم صارت في سنة ١٩٢١ الى ما رأينا افلما جاء دور الحكم كانت تحية موسليني لمجلس الشيوخ كلمة طيبة وتحيته لمجلس النواب انذارا يشبه انذار كرمويل للبرلمان الانجليزى فى اللهجة والزراية ، وأصبح مفروضاً على كل فاشى أن يقسم بيمين الولاء للملك كما يفعل الجنود فى الجيش

وليس هذا أول تحول فى آراء موسليني أو تناقض بين مبادئه وعمله ، فانه كان ينكر الحرب عامة وكان أحد الذين قبض عليهم وحوكوا لاثارتهم الشعب والهياج فى أيام الغارة الطرابلسية . ثم كان شديد المعارضة لاشتراك ايطاليا فى الحرب فكتب فى « افاتي » صحيفة الاشتراكيين بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ يرد على صحيفة « الايديانسونالى » أى الفكرة الوطنية التى كانت تبحث على دخول الحرب : « آه ! لقد ظهرتم أخيراً . ان الحرب تدبر لتعزيز جاه البيت المالك والجيش والحكومة . . . حسن ! ولكنكم لا تقولون لنا جديداً أيها السادة . فلهذه الاسباب عينها نحن لا نبغى حرباً .

لان الغاية التي نقصد اليها معكوسة على خط مستقيم ، نحن
نقصد الى هدم جاء البيت المالك وجاء الجيش وجاء الحكومة ،
وكتب في « افاتى » أيضاً يقول : « ان المعاونة على حصر
الحرب وتضييقها هي واجب ايطاليا المجيد الذي عليها أن تقوم
به ما دام منع الحرب غير مستطاع ، وليس في وسعنا أن
نكون خداما ولا ممالئين لالمانيا والنمسا »^(١)

كتب موسلينى ذلك لان الجانب لذى كان ينتظر ان تنحاز
اليه ايطاليا هو جانب المانيا والنمسا على حسب الاتفاق القديم
بين الدول الثلاث ، ولم يكن هناك محل للمعارضة فى انحياز
ايطاليا الى الحلفاء لانها لم ترتبط بهد يوجب عليها الانحياز
اليهم . ومن هنا جاء قوله « ليس فى وسعنا أن نكون خداما
ولا ممالئين لالمانيا والنمسا » ولم يقل « ليس فى وسعنا أن
نكون خداما لانجلترا وفرنسا » اذ أن شيئاً من ذلك لم يقع
فى الحساب . ولكن ما هي إلا أسابيع بعد شجوب الحرب
حتى كان موسلينى يدعو الى التأهب للقتال ثم الى مشاركة
الحلفاء ، واذا به ينشق على الاشتراكيين فينشيء - منع فقره -
صحيفة مستقلة لترويج هذه الدعوة ثم يتقدم الى الحرب

(١) كتاب رجل القدر لفتوديردى فيورى صديق موسلينى

فيجرح فيها ويعفى بعد ذلك من القتال لواجلة الدعوة بالقلم
واللسان .



موسلمى فى الحرب

ولا جرم يستعجز موسلنى كثيراً من هذا فانه يتخذ
مكيافلى اماماً وقائداً ويقول : « اتنى أريد أن أحتفظ بالصلة
اللازمة بين مبدأ مكيافلى وحياتى أنا كما عشتها وبين آرائه
وآرائى فى الناس والحوادث وبين مزاويله ومزاويلى للحكومة ^(١) »
وهو ينظر الى مواطنه الآخر العظيم يوسف مانسبنى نظرة
هازئة وبسميه القديس يوسف أو قديس جزوه على سبيل
السخرية . وما كان مانسبنى فى الحق الا قديساً كريماً من
قديسى الانسانية ومثلاً فاضلاً فى الاخلاص والثبات والفداء .
ولو أجاب الملك الوزارة الى اعلان الاحكام العرفية
حين أراد الفاشيون إجبارها على الاستقالة لغيرت الاحوال
فى إيطاليا وجاز ألا يظفر الفاشيون بالحكم كما ظفروا به
الآن . ولكن الملك لم يعلن الاحكام العرفية لأن الجيش كان
يعطف على الفاشية عدو الاشتراكيين الذين كانوا يستخفون
بالعسكرية وافرطوا فى ذلك بعد خروج إيطاليا من الحرب
العظمى بغير عوض يذكر ، ولأن الفاشية كانت قد أدت كل
ما عليها للملك من الطاعة والولاء وهجر مبادئها الاولى التى
كانت تعرفها عن ولاية الحكومة .

(١) عدد اكتوبر ١٩٢٤ من « فورتنيتلى ريفيو »

وبعد فهل كان للفاشية موجب ؟ وهل كانت هي العلاج
الوحيد لما كانت عليه ايطاليا في تلك الايام ؟
اما الفاشيون فيقولون بالبداهة نعم ويتعللون لذلك بكثرة
الاضراب والاضطراب في الشؤون الايطالية بعد الحرب
العظمى . ويقول توماسو سيلاني احد كتاب موسليني في الرد
الرسمي الذي رد به على مقال ولز الكاتب الانجليزي المعروف :
« في سنة ١٩١٩ لم تعد لايطاليا مسحة البلاد المتمدنة . فقد
اجترف البغض الجماهير واستثارهم فئة من المهيجين بغير
ضمير فاستسلموا لشر ضروب العدوان وأصبح مشايخ الحرب
الموقرون يهانون ويضربون والمحاصيل تحرق في الحقول
وتركت الماشية تموت وكثرت حوادث الاعتداء على ارواح
أصحاب الارض ووكلائهم الامناء ومديري المصانع الذين
حاولوا أن يصدوا العمال الشيوعيين عن التخريب . وبلغت
الاضرابات لاسباب اقتصادية بحت في تلك السنة ١٦٦٣
اضرابا اشترك فيها ٤٣٣٣٠٤٩٠ مضربا وتعطل في أثنائها
٩١٧٠٨٨٨٧ يوما من أيام العمل . وتوقفت — لاسباب
سياسية — حركة الحياة في شبه الجزيرة كلاً وشلت الاعمال
العامة والسكك الحديدية والترامات والبريد والتلغراف

والتليفون وظلت البواخر بلا حراك في المواني. . وحدث في
أحوال كثيرة أن قُصِرَ توزيع الخبز على أعضاء الجماعات
الثورية وبات وجود الشرطي في القطار كافياً لوقفه تَوّاً ولو
اتفق ذلك في العراء فلا يسير حتى يُطرد الشرطي الذي يعد
مجرد حضوره استفزازاً . فتعاظم سخط الايطاليين الصالحين
واشمئزازهم ولا سيما المشايخ الاجلاء والطائفة الناشئة بين
المستنيرين واهل الجدم من العمال وكان استيائهم من الحكومة
التي عجزت عن معالجة الحالة على أشده « (١)

هذا يجعل الاسباب الموجبة لقيام الفاشية في رأي ذلك
الكاتب الذي « واحد أعوان بطلها وحلمة اقلامه . وقد أتى
فتوربودى فيورى صديق موسلينى على أسباب كهذه في
كتابه الحديث « رجل القدر » مع بعض التفصيل وطابقها
كتاب آخرون معدون في اوربا وامريكا لنشر الدعوة وكلهم
يقولون ان الفاشية قامت لتدفع القوة بالثورة وترد الثورة
بالثورة وترمح الامة من تلك الفوضى الطارئة التي عجزت عن
مكافحتها الحكومة

أما خصوصاً الفاشية فيقولون ان أخبار الفوضى الايطالية

(١) عدد مايو سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر

كانت اشاعات مبالغاً فيها جدا في الصحف الاجنبية . بانح
فيها الماشيون لتسويغ عملهم ووافقت هلع التوم في اوربا
يوهئذ من خطر الشيوعية فووقت عندهم ايضا موقع المبالغة
والتهويل . والحقيقة أن الايطاليين ما كانوا قط في تاريخهم
جادين في الثورة على النظام الاجتماعي ولا كان منظورا لتلك
القلق التي أعقبت الحرب الا أن تهدأ بعد التجربة المباشرة
وأن يقام عنها أصحابها عن اقتناع يدوم أثره ويملح علاجه
وليس كهلاج العدوان والعنف الذي يغري بالمقاومة
ويضري بالكراهية ويلقى في روع المقموعين المضطهدين أنهم
غلبوا قهرا الى أن تتاح لهم معاودة الكرة واستئناف التجربة .
ويكفي ان تكون في ايطاليا طبقات كثيرة
تغضبها الاشتراكية كما يقول الكاتب الفاشي ليدل ذلك
على أن الخطر عارض قريب الغور وليس ببعيد القرار
في طبيعة الامة بل يكفي ان يكون في البلاد الحزب
الكاثوليكي — وهو يضم اليه سواد الفلاحين — والاحزاب
الاخرى التي تؤمن بالتطور ولا تؤمن بالثورة ليكون ذلك
عاصما من عموم الفتنة ودوام الفوضى . وقد عرف العمال
خطأهم بعد الاستيلاء على المصانع فتخلوا عنها بانفسهم وثابوا

الى العمل طائعين في سنة ١٩٢٠ ، وسهلت الحكومة لفلاة
الشيوعيين أن يحجوا الى لروسيا غير معارضين ليشهدوا
بأعينهم حقيقة الحال ففعلوا من رحلتهم وهم شاكون مترددون
بعد الايمان الاعمى والرغبة الجامحة في تحقيق أحلام الثورة
الاجتماعية وتطبيق مبادئها النظرية... » ودع عنك أن
ايطاليا ليست بالبيئة الملائمة للثورة وان الثوار المنظورين
لا طاقة لهم بأكثر من التحدث ببركات الشيوعية ولا علم
لزعيم من زعمائهم بدخائل التدابير الروسية . فليس في ايطاليا
أناس لهم كفاءة الفهم والقدرة الفنية اللازمة للثورة الناجمة
غير اتباع توراني الملقب بابي الاشتراكية الايطالية وهو رجل
قد دأب ثلاثين سنة ولا على التحذير من العنف والثورة
وعمل مافى وسوء بعد الحرب لكبح جماح المتطرفين . وقد
ظهرت استحالة القيام بأية ثورة جديدة في ايطاليا ظهوراً لا يقبل
المراء في خريف سنة ١٩٢٠ حين تنحى العمال عن المصانع
ورجعوا الى أعمالهم مؤمنين بعجزهم عن ادارة دولاب
الصناعة بغير المال والخبرة الفنية . وقد أذن لهم جيوليتي ببعد
نظره الساخر أن يجربوا هذه التجربة العظيمة مؤثراً إياها
على أقصائهم بمجد السيف والاقبال على مجازفة الحرب الاهلية،

وضربت الاحزاب النائرة ضربة أخرى حين وافق أتباع توراني على اقتراحه الانفصال التام من أنصار الاشتراكية المسكوفية المعروفين بالمكسمليين وتقرر ذلك في مؤتمر الاشتراكيين في شهر يناير سنة ١٩٢١ على ان المنقذين الحقيقيين لايطاليا هم بلا ريب الشعب نفسه بما يبادر من العودة الى العمل منذ تبدد السراب الروسي ورجع وفد الاشتراكيين الايطاليين من رحلة الاستطلاع والمعاينة غير مزودين وسائق القمح من عند الزميل لنين . وبرهان محسوس على نشاط الشعب وعلى أن الحكومة لم تكن تلك الحكومة العاجزة التي يصورونها أن الدين الاهلي — وكان مقداره ثلاثة وعشرين ملياراً بعد الحرب — قد هبط الى ثلاثة مليارات قبل أن يتولى السنيور موسليني الوزارة»^(١)

ولقد أظن الفاشيون في منافع حكومتهم ونسبوا اليها كل فضل في احياء الصناعة الوطنية وروجوا دعوتهم في أوروبا وفي مصر فقرأنا لبعض كتابنا كلاماً يريدون منه أن يفهم الناس أن الفاشية هي التي استخدمت قوة مساقط الماء

(١) بقلم لنا وأرفق في عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن مجلة القورنتيلي

وأصاحت الزراعة والصناعة، وهو زعم باطل موه، والاحصاءات الرسمية تنبى عن بطلانه وتدل على أن الصناعة الإيطالية في مجلتها ولدت ونمت وقطعت شوطها الأبعد في عهد الديمقراطية أو في عهد الحكومة الشعبية التي يسخر منها موسليني وبطائنه ومريدوه . ففي الاحصاء الرسمي الذي كتب باسم البحارة الإيطاليين وأهدى الى زملائهم في الاسطول الامريكى بيان واف عن تطور الصناعة ننقله هنا بحرفه وهذه ترجمته « فى سنة ١٨٧١ استعملت إيطاليا نحو ٨٠٠.٠٠٠ طن من الفحم فزاد ما استعملته فى سنة ١٩١٤ على عشرة ملايين لا يدخل فى حسابها الترقى العظيم فى استخدام القوة المائية التى يقدر ما استخدم منها بقوة تسعمائة الف حصان يدار بها لا أقل من سبعة آلاف عمل . وكان العمال الصناعيون فى السنة الاولى بعد سنة ١٨٧٠ أقل من ثمانمائة الف فقاربوا فى السنة السابقة للحرب مليوني رجل أما من حيث الانتاج فهناك صناعتان تفوقتا على الصناعات الاخرى وهما صناعة التعدين وقد ارتقت من ستة وثلاثين مليون ليرة فى سنة ١٨٧١ الى نصف مليار فى سنة ١٩١١، وصناعة الكيمايات التى أنتجت فى سنة ١٩١٣ أكثر من مائة وأربعين مليون ليرة وكانت

في حكم المدومة في سنة ١٨٧١ ، وتستحق صناعة النسيج التفاتا خاصا فان ايطاليا قد أتجت قبل الحرب خمسة آلاف طن أرسل جزء منها خاما الى الخارج ونسج جزء كبير في الانوال الوطنية التي يبلغ عددها نحو عشرين ألفا نصفها على التقريب ميكانيكي ويشغل نحو مائتي ألف عامل بصناعة القطن الذي لا يزرع الا بمقدار قليل في صقلية لحرارة جوها والذي يستورد منه نحو مائتي ألف طن من امريكا تغزل وتنسج في ايطاليا على أنوال تبلغ ١٣٠.٠٠٠ معظمها ميكانيكي كما ظهر من احصاء سنة ١٩١٢ ، والصناعة الصوفية التي اشتهرت بها ايطاليا في القرون الوسطى قد سرت فيها روح حياة جديدة فكان لها في سنة ١٩١٣ خمسة عشر ألف نول معظمها ميكانيكي واشتغل بها نحو خمسين ألف عامل ويجب ألا ننسى في صدد المنسوجات صناعات القنب والكتان والجوت لان ايطاليا في مقدمة الامم المنتجة للقنب وهي تصدر جزءا كبيرا منه خاما وان كانت تستورد كل الجوت على وجه التقريب من الخارج . وقد بلغ عدد المشتغلين بالغزل والنسيج في هذه الصناعات نحو أربعة وأربعين ألف عامل في سنة ١٩١٧ ويقدر عدد المشتغلين بصناعات النسيج كلها بنصف مليون ومقدار

المال الموظف فيها بنصف مليار ليرة . وصناعات المعادن والآلات لا تنقل في القيمة ولا في التماور عن المنسوجات....
فقد بلغ ما أنتجته إيطاليا فيها قبيل الحرب مليون طن من الصلب أي عشرة أمثال نتاجها في سنة ١٩١٠ ، ويضاف إلى ذلك تلك الأعمال الكبيرة التي أسست لإخراج أصناف خاصة من الصلب تضارع أحسن مثيلاتها في بلاد العالم ، وأنشئت في ليجوريا وفي ترني باومبريا وعلى مقربة من نابلي ، ومؤسسات رائجة تصنع جميع أصناف الآلات للسفن الحربية وتستخدم مائة وخمسين ألف عامل زاد عددهم الآن زيادة كبيرة فأضيف اليهم مائتان وخمسون ألفاً يعملون في الصناعات الميكانيكية ومنها صناعة السيارات . وقد كانت قيمة ما صدر من دواليب السيارات في سنة ١٩٠٧ مائتي ألف ليرة فوصلت بعد خمس سنوات إلى ٥٢ مليوناً لا يدخل في حسابها ما يشتري داخل البلاد . وهناك أعمال النقل الكهربائي التي تنقل الفحم من سافونا إلى قمة جبال « الابنين » وخط السكرباء على سكك جبال سويس وميلون وجيوف وكلها من مبدعات المشاهير والمخترعين الإيطاليين ومما يبشر بالتقدم المنتظر في صناعة إيطاليا ريثما يتيسر بعد الحرب المال والعمال ،

أما الصناعات التي أنتجت عشرة ملايين قنطار من السماد
الكيمي وخمسين ألف طن من الكربون الممعدن ونحو عشرة
ملايين طن من محصولات أخرى فهي تكاد تكون مخلوقة
خلقاً من حيث لم يكن لها وجود . وكذلك صناعات
الاطعمة وبخاصة السكر والجلود والجلين والمحفوظات قد
خطت كلها خطوات محسوسة في خلال العشرين السنة
الاخيرة »

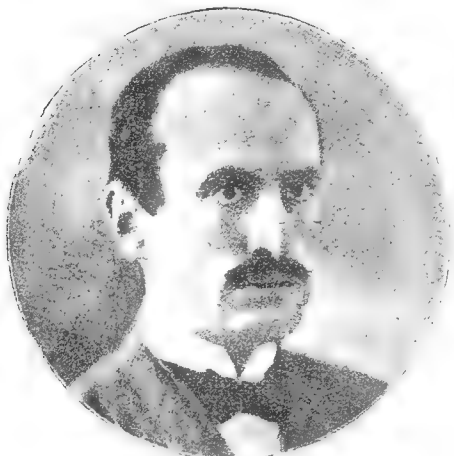
ويقول السنيور نيتي في رسالة نشرت في المجلد الخامس
والعشرين من تاريخ المؤرخين : « تستطيع ايطاليا أن تزيد
قوتها المائية الى خمسة أضعافها وأن تنشئ في سنوات قليلة
مصانع تعطيها تسعة ملايين أو عشرة ملايين « كيلوات » ...
والذي يعنى ايطاليا بصفة خاصة هو توزيع مائها لانها محاطة
في الشمال بسلسلة الجبال الالوية وتتخللها على طولها سلسلة
الابنين ، وهي لاحاطة البحر بها من جميع الجوانب ما عدا
الشمال كثيرة مساقط الماء في مساحة صغيرة ، وفضلا عن هذا
بينما تكون أنهارها الشمالية على أعلاها صيفاً للدوبان الثلج
والجليد في جبال الالاب تكون أنهار الابنين على أعلاها في
الشتاء . فبناء الخزانات التي تسهل إقامتها على طول شبة

الجزيرة يساعد على الارتفاع بقوة الماء وعلى تنظيم استعمالها في الصناعة وفي تسيير القطر الكهربائي »

ولم نذكر السفن ولا خطوط الملاحة ولا المصنوعات السكينة التي ابتدعتها إيطاليا الحرة في عهد حكوماتها الشعبية، لأن شرحها يطول في غير جدوى . أما الزراعة فأحصاه البحارة الذي أشرنا إليه آنفا يقول انه « من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٩٠٦ مُهد للزراعة ما يقرب من ستة ملايين هكتار كانت مهجورة قبل ذلك وتضاعفت هذه المساحة تقريبا في العشر السنوات الأخيرة . . . وقد أنشئت وسائل فعالة في بوجليا التي يقل فيها الماء لجلبه اليها خلال قمم الجبال العالية . . . ويضاف الى هذه الاعمال الجليلة التي ستمتد وتكبر بعد الحرب اصلاح أساليب الزراعة باستعمال الادوات الميكانيكية في جميع الاقاليم بفضل المدارس العديدة والارشادات النافعة والنفقات الزراعية . . . فالمحصولات التي لم تتجاوز قيمتها مليارين من الليرات في سنة ١٨٦٠ قد أصبحت اليوم ثمانية مليارات ويوشك أن تبلغ العشرة في زمن قريب . وسنت القوانين الضرورية لتجديد غرس الغابات في الجبال التي جنت عليها شدة الطمع في الربح فحرمتها الاشجار »

هذا ما صنعته الديمقراطية في بلاد كإيطاليا لا حديد فيها ولا فحم الا التزود القليل ، وليس من السهل اختراق جبالها بالمواصلات البخارية ولا من التيسر انتاج الخامات اللازمة للصناعة في أرضها . معجزة خارقة صنعتها الديمقراطية في جبل واحد من ايطاليا المفككة المتنازع عليها بين البابوية ودول أربع تحكمها لغير مصلحة أهلها . ولا ننس صعوباتها الجغرافية اثني جمعات توزيع الخصوبة والاعمال الصناعية فيها مضطرب التناسب بين الشمال والجنوب ، ولا ننس انها كانت الى زمن قريب عدة ممالك لا وحدة بينها في السياسة ولا في الادارة ولا في المصلحة ولا في الاحوال الاجتماعية ، ولا ننس تزايد سكانها من سبعة وعشرين مليوناً عند استقلالها الى أربعين مليوناً في هذه الايام ، ولا ننس مع تزايد السكان الاضطراب الى الهجرة المتوالية حتى ناهز عدد الايطاليين في الخارج سبعة ملايين وأحصى المهاجرون في السنوات الخمس السابقة للحرب بأكثر من مليونين ونصف مليون ، ولا ننس غير ذلك من العوامل المربكة والمؤثرات المشتبكة التي تحيط بأمة تنتقل هذا الانتقال وتعالج هذه المتناقضات . فكل ما في

ايطاليا من تلك الخيرات هو ثمرة الديمقراطية وعلى أساسه
يقوم كل أمل في مستقبل الطليان



موسلينى الاشتراكي

وما يقال عن الدعوى التي يدعيها الفاشيون في مسألة الصناعة
يقال عن دعواهم في مسألة البطالة . فترتبات الموظفين تنقص
فترة بعد فترة لمدارئة المبرأنة والبطالة تزداد يوما بعد يوم
والاحصاء الذي قدمته . الحكومة الفاشية لعصبة الامم

يقدر عدد العاطلين في ديسمبر سنة ١٩١٦ بـ ٩٠٩٠٠٠ و ١٩١٧ بـ ١٠٩٠٠٠ بقابلهم في فرنسا ١٧٨٠١٧ وهي لا تعالج معضلة البطالة بغير الوسائل الدستورية ولا تلجأ الى القمع والارهاب كما يلجأ الفاشيون . أما الآن فربما كان عدد العاطلين ضعف ما كان عليه قبل عامين ، وقد حرم على الصحف تحريماً باتاً ان تشير الى مسألة البطالة وفرض على كل عامل ان يشترك في نقابات الحكومة وان يبرز شهادة بذلك للمصنع الذي يعمل فيه والا حرم على المصنع قبوله ، وزيدت ساعات العمل ونقصت الاجور وصار الاشتغال في المصانع ضرباً من العسكرية الاجبارية لاحيلة فيه للعامل ولا منفذ له الى الشكوى . فهذه هي العلاجات الفاشية لمعضلة البطالة وهي علاجات طبيب يستر الاعراض ويكمّم المريض ويزعّم انه استأصل الداء .

وقل مثل ذلك في مسألة الديون وهي مسألة لم يُبق لنا مع تكتّم المصادر الفاشية الا أن نرجع فيها الى مقال السنيو- نيتي الذي يتكلم بالارقام في هذا الموضوع . قال « ان الحالة الصناعية وحالة الديون قد ساءت في عهد الفاشية وان كانت صحفهم تردد كل يوم ان الطوالع تبشر بالتحسين ولعل بعض الفاشيين لجهلهم يصدقون ما يقولون . فهناك ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ ر ٢١٠٠٠ ليرة

من قراطيس الخزانة تستحق السداد في أوقات مختلفة حولتها الحكومة الى دين موحد بخسارة كبيرة لاصحابها وللجمهور وللمصارف . ولما كانت الحكومة تحتاج الى المال ولا يمكنها الرجوع الى قراطيس الخزانة بعد التقصير في السداد فقد عمدت الى دين موحد جديد . وكانت خطتها في هذا الدين من أهزل المهازل في تاريخ المعاملات المالية لانها اضطرت الجمهور الى ان يشتري بسعر ٨٧ر٥ قرضا موحداً كان يمكنه شراؤه في سوق المصارف بأقل من ثمانين ! فاخسرت أسعار الاسواق وهُدد رجال المصارف بالموت وأذيع بصفة رسمية ان أسماء البائعين ستُنشر . . . وكانت هذه التجربة كما يقول الاقدمون تجربة الصليب التي كشفت عما في نفوس الجمهور الايطالي من قلة الثقة بهذه التصرفات . فقد اتخذت كل وسيلة لارغام الجمهور على الاكتتاب وأكره جميع التجار على اعطاء ضمان من قراطيس الخزانة وأمر الموظفون وعمال السكك الحديدية بل أمر الصناع بشراء أوراق القرض الجديد . . . ولكن أي فشل ! فان الحكومة لم تجمع بعد كل هذا الاكراه والارغام الا ثلاثة مليارات ! قارن هذا بالقرض الذي عتمد مبعده كارثة « كابوتزو » العسكرية في أشد الظروف حرجا

وجُمع فيه ستة مليارات يوم كانت قيمة الدولار ٦٣٤ ليرات .
وقد جُمع في القرض التالي الذي عقد لمعالجة تضخم العملة
٢١ ملياراً بذلها الناس أحراراً غير مكرهين ولا مأمورين .
فالجمهور الايطالي المستنزف اليوم بضمر أو أظن بالحكومة
الفاشية، اذ الحكومة اثني تسيطر على كل شيء لا تضمن شيئاً .
ومن المستحيل على أي انسان ان يستطلع الحقيقة عن الميزانية
الآن فانتى مع خبرتي الطويلة بالماليات الايطالية لا أقدر على
فهمها . فهي محفوفة بأوامر خفية كالامر الذي صدر في ٥ يونية
سنة ١٩٢٦ لاجتاد ميزانية مصطنعة ولم يدون لنا لا المصروفات
العسكرية الحقيقية ولا بيان الحالة المالية الصحيحة «^(١)

مع هذه الاساليب الغريبة بل مع شعار الفاشيين الذي
يعلنونه وينادون به وهو ان « الأمة قاطبة للفاشية قاطبة
Tutte il paese a tutte il fascismo لا يجوز
لاحد ان يتلقى بالتسليم كل ما بذاع من المصادر الفاشية عن
هذه الامور كما أننا نقف موقف الحيدة فلا نتلقى كل ما يقوله
خصوصها بالتسليم

على أن الامر الذي يجب أن نلاحظه هنا هو أن الفاشية

(١) عدد أغسطس سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر

لا تريد الآن أن تقلص بمقياس التحوطات الموقوفة التي تلجئ إليها الطوارئ، والضرورات كما قد تلجئ إلى الأحكام العرفية المحسوب حسابها في كل حكومة ديمقراطية، ولكنها تريد أن تجعل نفسها مذهباً في الحكم يقابل مذهب الديمقراطية الحرة ويحل في محلها. فعلى هذا الاعتبار لا تكون فوائدها — على فرض صحتها — شيئاً يقام له وزن في جانب أضرارها أو في جانب النكسة التي تُعفى على كل ما كسبته الأمم من تجارب العصور المديدة وعن المظالم والثورات. فلم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية في ألوف السنين من تقرير حرية الفرد وإطلاق الحياة البريئة بين أرض الله وسماؤه بغير حد من إرادة إنسان آخر يدعى لنفسه عليها السلطان والرقابة والامتثال لفكره وهواه. لم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية بل لا يصح أن يقال أنها كسبت شيئاً قط إن كان هذا المكسب الجليل عرضة للرجعة والنزاع، ولم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الأمم من تبديل الحكم القديم الذي كان يضطرها إلى عمل عنيف كلما اضطرت إلى تغيير حكومة، والذي كان الحكم فيه لا يسقطون إلا إذا أوقعوا بآمنهم قصارى الشر الذي يطيقه صبر الإنسان حتى يؤثر خراب الثورات على احتمال المزيد

منه ، والذي كانت الامم فيه كأنما تعيش في ميدان حرب يتعاوره بالارهاب كل فاتح جديد في كل دولة جديدة . كلا لم يكن عبثا هذا الذي كسبته الانسانية من ضروب المحن في طوال العصور . فلو ان الفاشية حكمت كما تحكم الاحزاب الغالبة في الامم الديمقراطية لما كان عليها غبار ولوجب لها الشكر على ما منعت من ضرر وجلبت من خير ، ولكنها أثبت الا ان تستأصل كل حزب غيرها بقوة السلاح والارهاب ، فهي ديمقراطية ناقصة مشوهة أو هي استبداد ناقص مشوه لانها ليست من الديمقراطية وليست من الاستبداد القديم . وحسبك ان تعلم ان السنيور موسليني يتولى في الوقت الحاضر ست وزارات عدا رئاسة الوزارة لتعلم ان الفاشية نظام لا يمكن أن يقوم مقام الديمقراطية لانه محصور في فئة واحدة لا يجد رئيسها ستة رجال يطمئن الى كفاءتهم أو يطمئن الى اخلاصهم ، فهو يتولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الحربية ووزارة البحرية ووزارة الطيران ووزارة الثغبات ولا يعقل أن يفعل ذلك لو كانت له ثقة في رجال حزبه من حيث الكفاءة والاخلاص أو لو كانت الاعمال تسير في تلك الوزارات على خطة الدقة والنظام ، فالارهاب

وحده هو الذى يلجأ ما هنالك من الخلل والاجفاف
والشكاوى والسيئات ، وما كانت حكومة من حكومات
الاستبداد يعرضها مثل ذلك الارهاب الذى هو اصلح أداة
المدارة وان كان اسوأ أداة لعلاج العيوب

ولقد شعره وسليني بقرب الانتخابات التى ستجري
فى سنة ١٩٢٩ فعدل طريقة الانتخاب للمرة الثالثة فى عهد
وزارته وقرر ان تجري الانتخابات المقبلة على طريقة لامثيل
لهما فى بلاد العالم . فالجالس الوطنية (وهى مجالس يعين
أعضاؤها تعيينا) ستختار تسعائة اسم تعرضها على مجلس
الفاشية الاعلى فيختار منها — أو من غيرها اذا شاء —
اربعمائة اسم ويسأل الناخبين عنهم فلا يكون لهم الا أن يجيبوا
بالموافقة على جميع الاسماء ، أو رفض جميع الاسماء ، فان جاءت
الكثرة بالموافقة فذاك والا نجدد اختيار الاسماء مرة اخرى
وتجدد سؤال الناخبين والوزارة باقية سواء اكلن الجواب
بالرفض ام بالقبول .. ا

يقول خصوم الفاشيين إن هؤلاء لم يثبوا وثبتهم الى
الحكم الا لانهم أنسوا أن الحركة الشيوعية تضمحل وتخمد
ويوشك أن تدخل فى دور الاستقرار — فاشفقوا أن

تفلت من أيديهم حجة الوثوب وأن تضيع عليهم فرصة استغلال
الخوف من الشيوعية في إيطاليا وفي خارجها فتألبوا مع أنصارهم
على أحداث ذلك الحدث الخطير في الحياة الإيطالية . ويقول
خصوم الفاشيين ان هؤلاء ما كانوا يفلحون في وثبهم لولا
أنهم استغلوا — الى جانب الشيوعية — عاطفة الوطنية الثائرة
في تلك الايام واتخذوا من مسألة فيومي وتوسيع الحدود
الإيطالية ذريعة لتأليب جميع الاحزاب ، والواقع أن خطر
الشيوعية — سواء أكان عظيما كما يقول الفاشيون أم كان موهوما
كما يقول خصومهم — لا يسوغ القضاء على النظام الديمقراطي
الصحيح واستمرار الحكم عدة سنين على الاسلوب الذي يحكم به
الفاشيون . فان هذا النظام لم يعجز عن مكافحة الخطر الشيوعي
العظيم في ألمانيا وهي صريعة الحرب ولم يعجز عن مكلفته
في فرنسا وهي أيضا صريعة الحرب بين المنتصرين . وكل حسنة
للفاشية أو كل ضرورة لها تصغر وتبديد اذا كانت لا تُنال
الا بمثل ذلك الثمن الباهظ الثقيل ، فقد حرمت الحياة في إيطاليا
على كل انسان لا يدين بمذهب الفاشية ولا ينتمى الى لجانه
وتقاباته ، وحظر على الجامعات أن تدرس فلسفة التاريخ والسياسة
إلا على النمط الذي يرضاه الفاشيون وإلا كان نصيب

الاساندة العزل والنفي والارهاق، والصحف محظور عليها أن تكتب الا ما يروق الوزارة ومحظور على أصحابها أن يختاروا الكتاب إلا من ينتدبهم لها الفاشيون ، ورؤساء الفاشية هناك يصنعون ما بدا لهم غير عابئين بالعرف أو القانون . فمن أمثلة ذلك ما رواه روبرت سنكورت في مجلة التاريخ السائر عن الجنرال بتشيو وزوجته الامريكية وهي واقعة من عدة وقائع تجري على شريعهم الجديدة: شريعة القوة وقلة المبالاة . قال سنكورت وهو من غير خصوم الفاشية : « تزوج الجنرال بتشيو من أمريكية وولدت له ابنا وقصت شعرها في باريس فضرها الجنرال جهاراً في بعض المطاعم العامة. ثم ذهبت الي إيطاليا في شهر يونيو سنة ١٩٢٤ فحاول أن ينتزع منها ومن وصيفتها الارلندية الطفل الذي حكم القضاء الفرنسي بتسليمه اليها . فلما أرادت الزوجة السفر من إيطاليا أصدر الجنرال أمره بضبط جواز سفرها فهربت الي سردينية لتركب منها البحر الى قورسيقة الفرنسية، ولكنه علم بذلك فتعقبها بطائرات الحكومة وردها الى روما هي والطفل والوصيفة . ثم أخذ الطفل وسجن الوصيفة في ثكنة وأمر الزوجة بترك البلاد لإيطالية، فرفضت أن تطيع أمره ولاذت بالسفارة الانجليزية

فقطعت جبهة قول كل خطيب « وقس على هذا ما يمكن أن
يستتبعه كل فاشي من الكبار أو الصغار الذين يلقنون هذه
المبادئ في طفولتهم ويشبون على العنف وقلة المبالاة بالقوانين
إلى غير ذلك مما نخشى عاقبته على السلم في إيطاليا وفي الأمم التي



الاطفال الفاشيون

تتصل بسياستها إذا طردت الاحوال على هذا المنوال ، قال
الاستاذ جاجيليو سلفادورى : « اتفق اوسلينى — من
المصادفة أو الدهاء — أن يقيم نفوذه على القدرة التى
نشأت جامحة سريعة الانفعال متبذلة فى سنوات الحرب أيام
كان آباء الصبية فى الخنادق وكان أمهاتهم الجازعات
مشتغلات بأعمال الرجال بعيدات من البيوت ، وكانت المدارس
والمصانع فوضى وطوارىء الحرب غذاؤهم كل يوم ولديهم قدوة
مائلة من غارة دانغريو على فيومي يتعلمون منها الاعتساف —
فهؤلاء الصبية كانوا فى مدارج الطفولة يوم نشأت الفاشية وفتحت
لهم منفذآلما ركب فيهم من القلق والجماح ، وجاء اوسلينى فأرضى
فيهم ولع الطفولة بالمظاهر والغرائب وألبسهم التخصان الزرق
على صدورهم صور الجماح أو الشارات الرومانية على الجيوب .»
أن هذه الصرامة فى خطط الفاشية وجنودها قد تدل على أي
شىء إلا على الضبط والنظام ، فلو أن هناك ضبطا ونظاما على
مايرام لما خفيت المؤامرة التى دبرت لاغتيال ملك البلاد ولما
أفلت الجناة بعد انفاذ مؤامرتهم فلم يقف حراس الامن ولا
المحققون لهم على فائز .

قال الكاتب الانجليزى الكبير ج. ه. ويلز. «حسب المرء أن يدرس قليلا من صور موسلينى التى بعثت فى انحاء الارض ليدرك أنه محدث مصنوع وليس بأصيل مبتكر، فهذا الوجه المترج فيه الضعف والقوة هو وجه الممثل بجميع أوصافه، فهو دائب يحملق من وراء كساء، يتشبه فيه بالابطال الاقدمين وخوذة منتفاة بعينين خلو من الفكر والذكا، توحيان اليك معنى التحدي الفارغ كما تقول : حسن ! ماذا عسى أن تقول عني؟ انتى أنكره . ! هو وجه رجل مغرور أغلظ الغرور يجعل اجفال الخوف من أقل هسيس . وليس ما به خوف الجسد أو الخوف من القاتل الكامن فى الظلام، ولكنه الخوف أقتل الخوف من الحق الذي يمشى فى وضح النهار ألا فليذهب هؤلاء، جميعا . ليذهب نيتى وامندولا وفورنى وميسورى وماتيويتى وسالفيتى واستورزو وتوراني . ليذهب جميع هؤلاء الرجال الذين يرقبون وينقدون وينظرون . فماذا تراءم ينتظرون ؟ مامن اسم من أسماء هؤلاء الرجال الذين ضربوا ونفوا أو قتلوا القتل الدنيء الا وهو اسم رجل خير

من هذا المثل الذي يستأثر بالمرح اليوم في إيطاليا . وأكبر
خطيئة تعد لواحد من هؤلاء . هي قدرته على كشف الحجاب
ونظراته المعصية المذمومة . وأما أن موسليني لم يصنع شيئاً



موسليني في صباه

لايطاليا وانه هو نفسه صنعة من صناعاتها : صنعة مشوهة
 مخدجة . فاذا سأل الايطاليون : ما العمل بغير موسليني ؟
 فالجواب : انكم تجدون غيره . فان هذا الذى يدرّب اليوم
 وينظم باسم الفاشية كان موجوداً قبله وسيدىق موجوداً بعده ..
 فاذا هو قضى نحبه فلن تعاني الفاشية أقل صعوبة فى اخلافه



والدا موسليني

من موارد ايطاليا المحصنة بديل بضارعه في التمثيل والتمعة
الخطابية، وانما صعوبتها أيها ربما وجدت خلفاء كثيرين بعده
وأيا كان مبلغ الصواب في تقدير وز لموسليني فالحقيقة
التي لا مراء فيها هي أنك لا تقرأ لهذا الرجل كلاما يدل على
فكر ثاقب أو درس حصيف أو اطلاع واسع . وهو في كلامه
عن نفسه يزرى بالدرس والاطلاع ويقول انه اطلع على كتب
أشتات ولكنه لم يعول على غير كتاب واحد هو كتاب الحياة
وعلى أستاذ واحد هو أستاذ الاختبار ، ويعجبه كتاب
جوستاف لوبون عن أطوار الجماعات وهو الكتاب الوحيد
الذي ذكر اسمه من بين قراءاته للآداب الالمانية والانجليزية
والايطالية التي تحدث بها في ترجمته المكتوبة بقله في مجلة
بريطانيا الحديثة الظهور . علي أنك لا تنبين من كتاباته أنراً
للدروس العميق حتى في أصول الاشتراكية التي كان يبشر بها
ويتغاني في الدعوة اليها ، فهي عنده مذهب مزاج لا مذهب
معرفة واختبار . ورثها عن أبيه وتلقاها في بيته ووجد فيها
منزعا لحلية الهجوم والتحدي والظهور التي فطر عليها وعرف
بها من صباه ، وهو يذكر أباه ويصفه بالبطء والاخلاص
ولكنه يخص أمه بأحسن اعجابه وحبه ويقول انه استفاد

من خلفها أجل الفوائد وأدومها في حياته،^(١) ونظرة^(٢) إلى صورتها
وصورته تريك انه قد أخذ منها الحلقة كما أخذ منها الاخلاق
لجاء أشبه بها وأقرب اليها في ملامحه ومزاجه

كانت أمه معلمة في الزمن الذي كان التعليم فيه قليل العائدة
وضيع المقام . وكان أوه حداً فقيراً يتشيع إلى الاشتراكية
وانثورة فدماه بنيتو على اسم الناصر المكسيكي بنيتو جوريز
المسؤول عن اعدام الامبراطور مكسيمليان^(٣) فهو اشتراكي
المولد لا اشتراكي الرأي والعقيدة ، وما كانت العقيدة قط
عند موسليني الا القالب الذي يفرغ فيه طبيعة الهجوم والغضب
والظهور، فهي تأتي تالية ويأتي قبلها الغضب والعراك على حسب
الدواعي والظروف، وما وقفت العقيدة قط في طريق موسليني
ولا كانت هي صاحبة وحيه ومسدد خطاه. فموسليني الذي انجى
على المسيحية وألقى عليها تبعة سقوط الدولة الرومانية يوم كان
اشتراكياً غالياً محبوب الآفاق في البلاد الوبصرية هو موسليني
الذي افتتح وزارته بالصلاة الجامعة يوم نجحت غارته على
العاصمة الايطالية ، وموسليني الذي أبى الحرب أشد الالباء

(١) راجع الاعداد الخمسة الاولى في مجلة بريطانيا الصادرة في شهر
سبتمبر سنة ١٩٢٨ وما يليه (٢) كتاب رجل القدر للفوربودي فيوى

هو موسلينى لئذى دعا اليها أشد الدعاء بعد ذلك بأسابيع
معدودات ، وموسلينى الذى كان يصب النار على أصحاب
الأموال هو موسلينى الذى أصبح يصب النار على العمال ،
وهو فى كل أولئك رجل يريد أن يهجم ويعارك وليأت سبب
العراك حيث أتى فلا عبرة عنده بالأسباب وإنما العبرة بالواقع
الراهن وبما يشاء أن يقوله اليوم لا بما كان يقوله قبل أيام
وحيثما نجد المتعة العقلية والفكر الراجح والذكاء والالمية فى
كتابات نيتى وأصحابه الذين ذكرهم ولزلا نجد فى كتابات موسلينى
الاتطيل والتهويل والارعاد والاراق. فأنت تفقده اذا بحثت
عنه فى مجالهم الوامع ولا تعرف مكانه الا اذا بحثت عنه فى مجال
الحركة والنشاط والمفاجآت ، فليس هو بالسائنس المدبر ولكنه
هو القامع المرهب الذى لا يبعد بنظره عما هو فيه ، وسكينة إيطاليا
فى الوقت الحاضر ليست بالآية النادرة ولا بالبرهان الصادق
على حسن السياسة ومصلح الحكومة. فان السكينة شاملة للروسيات
عهد الشيوعيين وكانت شاملة لمصر فى ابان الحرب العظمى فهبت
بعدها الثورة بين ليلة ونهار ، فما كانت السكينة يوماً بالبرهان
الصادق على صلاح الحكومة أو رضى المحكومين أو صحة المبادئ ،
التي تداربها الامور أو ملائمتها للحالة التي تكون فيها الامة .

وانما القدرة السياسية العائدة هي أن تسود السكينة وتسود الحرية
وتسود القوانين، ولهذا كانت ملكة الحكم قدرة خاصة في الساسة
والزعماء. لا لان الغرض الاكبر هو ابتغاء السكينة بأي ثمن وعلى
أية حال، وهذا الذي اراده نيتي وجيوليني وأصحابهما بالمصاهرة
والانتظار وأوشكوا أن يصلوا اليه على ما يقول العارفون .
ان كان لموسليني فضل على ايطاليا فانها لم تنعم بفضله لان
الحكومات التي سبقت كانت تسلك مسلكه وتضطهد خصومها
اضطهاده، كلا ! والاما بقي . موسليني في ايطاليا أولا بقي في قيد
الحياة، ولكن ايطاليا ظفرت بموسليني لان الحكومات التي
سبقت كانت تطلق الحرية لاصحاب المذاهب والافكار ينحسونها
بالتجارب ويهتدون الى الرأي الامثل كما اهتدى . موسليني من
الشيوعية الى الوطنية ومن الفوضى الى النظام

ولقد احسن موسليني اغتنام الفرصة من سحق الايطاليين
الشديد على الشيوعيين وموت عاطفتهم القومية واستخفافهم
علانية بالنصر الذي كلف أمتهم ألوف الارواح وملايين
الاموال واجترائهم في قوارع الطرقات على الاعلام الوطنية
 وأنواط الشرف التي كان يلبسها الجنود الملتدون من ميدان
القتال، وباغت الحماسة الوطنية أعلاها حين تحفزت الأمة بقيادة

الشاعر دانزيو لرد المدن الايطالية التي بقيت في قبضة الدول
 المجاورة فقامت الفاشية في تلك الايام باسم روما الخالدة تنزى
 بشعارها وتتشبه بتحياتها وتترنم بانغامها، وطفق موسليني يرفع
 لانباء وطنه ذلك المثل الاعلى ويسخر من السامة الذين يغفلون
 عن حياة هذه العاطفة الكريمة ويشغلون الاعمى باحاديث المنافع
 والدرام . يقول مؤرخه وزميله فتوريودي فيوري في الفصل
 الاخير من كتابه رجل القدر: « وبينما تنلوي روما الصيارفة تحت
 ضربات لومه وتقريعه يعيش هو في روما الماضي وروما المستقبل:
 يعيش في روما الخالدة التي لا تتبدل » ويقول في الفصل الثامن:
 « وعشنا كان جيوليتي يوجه خطابه الى اخس غرائز الجماهير
 وأسفلها، الى الخوف من الحرب والموت، الى الرغبة في المنافع
 المادية . فان روح ايطاليا التي كانت تنطق بلسان الشاعر
 والخطيب ابت كل مساومة وعقدت عزيمتها على النضال »

الخمسة

والخلاصة أن تاريخ ايطاليا الحديث هو تاريخ نجاح
 الديمقراطية وابتس تاريخ الفشل والافلاس لحكومات الشعوب،
 وأن ما يحدث في ايطاليا منذ بضع سنوات لا ينبغي ارادة

الشعب وإنما هو حالة تعرض لكل حكومة ومحسب حسابها في كل ديمقراطية ، أو هو كما قلنا ديمقراطية ناقصة مشوهة لأنها تعترف بإرادة الشعب ولا تعترف بحرية أفرادها كما يجري أحياناً في البلاد الخاضعة للأحكام العسكرية، والفاشية لم تنكر إرادة الشعب ، لكنها استخدمت إرادة الكثرة الغالبة لارهاق القلة الصغيرة

أما الذين يترسمون الفاشية في مصرفهم أخرى ألا تنفعهم في كثير ولا قليل ، اذ عليهم ان يذكروا ان الفاشية قوة وطنية وليست بقوة أجنبية وأنها قامت سخطاً على المنساهلين للأجانب في المطالب القومية ولم تقم حياً للشاهل في تلك المطالب على الكره من أبناء البلاد ، وأنها تتغذى بحماسة الشباب ولا تتغذى بفضلات فتور الشيخوخة، وأنها تفقد الشعب بالمثل الأعلى والنخوة النبيلة ولا تفقده بالتزلف إلى أخس عرائز الجماهير ، وأنها لا تفصل في قضية الشعب الكبرى وآماله الباقية وإنما تفصل في عروض تتولاها الوزارات ، وعليهم ان يذكروا غير ذلك أن الفاشية نشأت في بلاد كانت مقسمة إلى أربع ممالك وست إمارات ، وأنها نشأت في بلاد لا تزال مقسمة في أوضاعها الجغرافية إلى أقسام تتوزع فيها الصناعة والزراعة

توزعا يباعد التفاوت في الاحوال الاقتصادية بين جميع الاقاليم ،
وأنها نشأت في بلاد يهجرها عشرات الالوف من ابنائها كل
عام ، وأنها نشأت في بلاد تعطلت فيها المصانع فجأة بعد
الحرب العظمي وقلت المكاسب وقلت الاسعار ، وأنها نشأت
في بلاد هي مقر الرجعية الدينية انني نجت الى اليوم
لا استرجاع سلطانها المضاع ، وعليهم أن يسألوا انفسهم ماذا
كانت تكون خواطر العمال والمعوزين في مصر بعد الحرب
العظمي لولا الحماسة الوطنية التي استغرقت فيهم كل عاطفة
وصرقتهم عن الشيوعية وحرب الطبقات ، والتي يحمدونها اليوم
ما استطاعوا لتركوا مكانها خلوا لوسواس المصلحة
واغواء الدعاة !

بسمارك

ظهرت الدكتاتورية — أو ما يشعرونه الدكتاتورية —
في أئم أخرى غير تركيا وإيطاليا وإسبانيا وفي أصقاع أخرى
غير شواطئ البحر الأبيض المتوسط . ظهرت في المجر وبولونيا
ورومانيا ولكنها لم تتأصل في واحدة من هذه الأمم ولم تكن
نظاما من أنظمة الحكم أو مذهبا من مذاهب السياسة، ويقال
على الأجمال أنها حيث ظهرت كان ظهورها لقلة الديمقراطية
لا لكثرتها وكانت تظهر في البلاد التي ابتليت بالتقسيم
واختلاف الأجناس قبل الحرب العظمى وبعدها، فكانت من
عقائيل الحكم المطلق وبقايا فساد وسوء تصرفه ولم تكن
من جرائم الديمقراطية التي هي ترياق تلك الآفات

بدأ النزاع الحديث بين الديمقراطية والدكتاتورية (أو
الاستبداد) في القرن الماضي يوم كان الإيمان بحكم المستبدين
ضرباً من الدين وضرباً من الوطنية في وقت واحد : ضرباً
من الدين لأن المستبدين كانوا يرتفعون بدعواهم إلى مشيئة
الله ويزكون أفعالهم بشهادة القساوسة والأجبار ، وضرباً من
الوطنية لأن مبادئ الحكم الديمقراطي كانت مبادئ الفرنسيين

الغاليين وكانت محاربة فرنسا قرضاً قومياً على أعدائها المغلوبين،
ومع هذا — أى مع مناصرة الدين والوطنية والعادات
والقوة — فشل الاستبداد وظفرت الديمقراطية وصار أكبر
المستبدين فى القرن الغابر هم عبدة هذا النزاع الذى
يضرب به المثل وتعرف منه العواقب . ولهذا أردنا أن



يسارك فى صباه

نتخذ هذه العبرة من تاريخ رجلين هما بغير خلاف أ كبر
المستبدين في عصرهما ان لم يكونا أ كبرهم في جميع العصور .
ولد أحدهما يوم أن دالت دولة الآخر وهما بسمارك
ونابليون

كان بسمارك مستبدأ بفطرته لانه ولد في أسرة نبيلة من أسر
الريف في الضياع البروسية ، فكان من طفولته معتدا . ينسبه
متعصبا لطبقته فخورا بأوضاع وطنه ، وكان مدار الخلاف
بينه وبين الاحرار أنه يقيم وحدة المانيا على القوة والحرب
وكانوا يريدون أن يقيموها على الحرية الشعبية والسلم ، وفي
هذا الخلاف بطول الاخذ والرد واستعراض الحوادث
والاسانيد ، ولكن الأمر الذي يتفق عليه الاجماع هو
ان الحروب التي اقترحها بسمارك لتوحيد الممالك الالمانية قد
أفردت المانيا بين الدول وجعلتها مخشية محذورة لا يؤمن
جانبا ولا يستبعد عليها أن تعتدى على أحد أو تنقض عهداً
بينها وبين حليف ، ومصاب المانيا بهذه العقيدة التي ذاعت
عنها وانتفع خصومها بترويجها هو المصائب الأكبر فده الحرب
العظمى وفي المساجلات السياسية التي سبقتها وأفضت اليها



بسمارك

(٩١)

وفي تاريخ بسمارك حادثة لها أوثق ارتباط بالحرب العظمى
ومعتمباتها يتبين منها كيف يتغلب الشعور الشخصي على
سياسة المستبدين حتى في المسائل التي تتوقف عليها مصائر
الأمم وجلال الخطوب . تلك هي حادثة المحالفة الروسية التي
تقلبت أدوارها على حسب التقلب في الميول الشخصية بين
ساسة الروس وساسة الألمان . فقد كان بسمارك نصيراً لمحالفة
الروسيا وكان متفقاً مع القيصر على تأييد السياسة الروسية في
مؤتمر برلين . ولكن جرشا كوف المندوب الروسي في المؤتمر
علم أن بسمارك يسعى لتعيين شوفالوف صديقه وزيراً للقيصر بدلاً
منه (أي بدلاً من جرشا كوف) وحصل على وعد بذلك في
مقابلة التأييد الذي اتفق عليه بسمارك مع القيصر . فلما اتصل هذا
النبا بجرشا كوف نهدد الأقال من المطالب الروسية في المؤتمر
فتعذر على بسمارك أن يساعد روسيا لأنه كما قال لا يسعه أن
يطلب لها أكثر مما تطلب لنفسها . فانفض المؤتمر وروسيا
ناقة متدمرة واستطاع جرشا كوف أن يقنع مولاه بأن
بسمارك قد أحب به وأخلف معه وعده ولم يساعد المساعدة
التي كان ينتظرها منه . فقال له مولاه : «أذن تبقى أنت في
مركزك...» وكان هذا هو الغرض الذي عبث هذا الرجل

من أجله بمصالح بلاده في عالم السياسة الدولية . فلما خاب أمل بسمارك في تعيين صديقه شوفالوف انقلاب على روسيا وحسن للامبراطور ولهم الاول أن يعرض عنها ويحالف النمسا مناظرتها وراح يتمحل لذلك أعذارا ما كان يعبا بها من قبل : كقوله ان روسيا همجية أو توقراطية والنمسا جرمانية على شيء من حكم الدستور مع أنه كان ينعض الدستور والامم الدستورية أو كقوله ان روسيا مستغنية عن المانيا ولكن النمسا محتاجة اليها ، أو كقوله ان مطامع روسيا كبيرة لا تطاق وان النمسا تقنع من حلفائها بالقليل ، فلم يوافقهم ولهم الاول على رأيه وتثبت بمعارضته على خلاف عادته . لماذا ؟

لاسباب لعل أهمها صلة القرابة بين البلاطين الروسى والبروسى ... أو لعل المنافسة الشخصية بين فينا وبرلين اللتين تقاسمتا العظمة والظهور في أمم الجرمان هي أيضا سبب من أهم هذه الاسباب ، ثم اتقضى هذا الدور وجاء ولهم الثاني واستحكم الشقاق بينه وبين بسمارك ووافق ذلك أو ان تجديد المعاهدة الروسية واضطر بسمارك الى الاستقالة قبل تجديدها فاهملت المعاهدة وتغيرت وجهة السياسة الالمانية والسياسة الدولية تبعاً لذلك ... فلماذا هذا التغير ؟ لان ولهم الثاني اطلع على وثيقة

سرية يصفه فيها قيصر روسيا بالخرق والخيل ! ولأن هولشتاين
عدو بسمارك كان يومئذ هو صاحب القول الفصل في السياسة
الخارجية، وهكذا انتقلب معالchim بين أهواء المستبدين حتى حين
يكون المستبد رجلا كبسمارك عظيم الوطنية عظيم اللب عظيم الدهاء
ومن العبر النواطق بالمغزى البعيد أن تسمع رأى وللم
الثاني في عواقب استبداد بسمارك ! ووللم الثاني كما تعلم هو
خليفة بسمارك في الاستبداد على سيامة الألمان . فهو يعزو
هزيمة ألمانيا الى تقصير سياستها الخارجية ويعزو هذا التقصير
الى كراهة بسمارك للمستقلين من مروسية وانفراده وحده
بتدبير كل شىء بغير مشاورة الوزراء والمرؤسين « فخلت
الوزارة والسفارات من الناشئة المدربة وامتلأت بالذين
تعودوا الطاعة العمياء والعمل بوحى الرؤساء . فما كان مكتب
الشؤون الخارجية الا مكتبا خلاصا للمستشار العظيم يجرى
فيه العمل بارشاده وأمره . فلا تدريب ولا تخريج هناك
للقادرين المستقلين فى الآراء ، بخلاف ما كان عليه مكتب
القيادة العامة برئاسة مولتكي حيث كان الضباط الحديثون
يتربون ويتدربون على التفكير الحر والعمل المستقل على
حسب الاصول المصححة ورعاية للتقاليد مع العناية بما تهدى

اليه المستحدثات ، فلم يكن في مكتب الشئون الخارجية الا ادوات منفذة لرأي وإيد لا يؤذن لها ان تطلع على دخائل الامور التي تعمل فيها ولا قدرة لها من أجل ذلك على الاستقلال بعمل ، فكان البرنس نمة كالصخرة العظيمة في البطحاء اذا ترحزح من مكانه لم تكدرى فيه الا زواحف الديدان وميت الجذور » (١)

وأعجب من هذه العبرة أن يعود بسمارك بعد أن كافح الريشستاج جيلا كاملا فيقول وقد رأى عواقب فصل الشعب عن الحكومة وأوجس من المستقبل القريب : « ربما كانت خطئي التي قت فيها بواجبي هي سبب خلو المانيا من عمود فقارها وكثرة طلاب المناصب وخدام الفرص فيها فاجدر الامور بالاهتمام هو تقوية الريشستاج ولا سبيل الى ذلك الا بانتخاب النواب المستقلين . . . واذا دام الريشستاج على حالة الضعف الراهنة فالحق ان المستقبل لمظلم . . . واعتقادي أن الازمة كلما تأجلت كانت أدهى وأخطر . . . وربما خبا غيب الله لالمانيا عصر ذبول آخر يتلوه عصر مجد جديد — ذلك ولا ريب سوف يتكون على أساس الحكومة الجمهورية (٢)

(١) مذكرات والده الثاني من سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٩١٨

(٢) صفحة ٦٣٠ من حياة بسمارك لامييل لدفيج

نابليون بونابرت



الاميراطور نابليون الاول

تعبت فرنسا من الثورات والفتن والحروب وشعرت
باعتائها يناوئونها ويتربصون بها فهل عليها أن تنقاد لنابليون
الذي عودها النصر وحسن البلا.

وشغلها نابليون بالمجد والاعجاب وأحاديث الاخطار
والجهاد فسيت الحرية قليلا ولكنها لم تتسها طويلا ، فرأى آخر
الامر أنه لا بد له طوعا أو كرها من الديمقراطية وأنه حين أخذ
الحرية وأعطى المجد قد دخل فى صفقة لادوام لها ، لان المجد
يفرى الشعب بطلب الحرية وهو غير مستطيع أن يعطي الشعب
مجدا فى كل حين

ولما عاد من ألمانيا ومثل بين يديه الوزير الديمقراطي
كونستان قال له :

« قل لى ما هي أفكارك ؟ حرية الكلام وحرية الانتخاب
وووزراء مسئولون وصحافة حرة ؟ انتى موافق على كل ذلك
وبخاصة حرية الصحافة . فان محاولة سحقها بعد الآن لسخف
.... انتى انا رجل الشعب . فاذا كان الشعب يريد الحرية
حقا فلا بد لى من اعطائه الحرية ... لست بالفاتح ولا طاقة
لى أن أكونه بعد اليوم . انتى أعرف ما يمكن وما لا يمكن
وكل قصدى الآن أن أقيم فرنسا مرة أخرى على قدميها

وأمّنها دستوراً يلائم مزاج شعبها اتقى لا أكره الحرية
وان كنت قد بسطت لها مرقداً راسعاً حين وجدتها في طريقى،
وانتني لأفهم الحرية وبهذا الطعام اغتذيت . لقد ضاعت
جهود خمس عشرة سنة فلو أردت البدء من جديد للزمتنى
عشرون سنة واحتجت أن أضحي بملئوني رجل . . . فأنا
أريد السلم ولكنى لن أناله الا بنصر ولن أنال النصر الا
بتأييد من الشعب . وسيطلب الشعب الحرية ثمناً لتأييده .
حسن جداً . سيأخذ الشعب الحرية . . . ان موقفى لموقف
جديد . فانتى أشيخ، وفي الخامسة والاربعين لا يكون الرجل
كما كان فى الثلاثين . فسلام الملك الدستورى يلائمنى جد
الملاءمة ، ويقينى أن هذه الحالة ستلقى الرضى والقبول من ولدى»
فنايلون بقوانينه واصلاحاته وأكاليل المجد التى على
تاجه لم يستطع أن يظل حاكماً بأمره فى أوائل القرن التاسع
عشر ولم يبرج النصر الذى يسبغ السلام على مملكته الا
برضوان شعبه . وقد شأت المقادير ان تجزيه واحدة
بواحدة فخلع برلماناً وخلعه برلمان ، ولولا أن نواب الشعب
دعوه الى اعتزال الملك لما جسرت الدول على طرده لان ملوكها
المطلقين كانوا قد عرفوا معنى الحرب التى تقولها ارادة الشعوب

نعم ان فرنسا عادت الى الاستبداد باسم نابليون جديد
هو نابليون الثالث ابن أخى نابليون الكبير ، ولكنها عادت



الامبراطور نابليون الثالث

اليه للدفاع عن حقوق الشعب لا لاهتزام تلك الحقوق، فقد كان
الرجعيون في البرلمان هم الذين ضيقوا على الشعب وحرموا العمال
حق الانتخاب وعطلوا حرية الصحافة وحرية الاجتماع وأسرفوا
في الحجز على جميع الحريات في قانونهم المعروف بقانون مارس



الامبراطورة أوجيني

سنة ١٨٥٠ . فجاء لويس نابليون يلغى ذلك القانون وبعيد
الى الشعب جميع تلك الحقوق ، ثم آل أمره الى اعلان
للديمقراطية التامة في سنة ١٨٦٩ وتجديد الحكومة النيابية
في أوسع نطاق . الا أن دسائس الحكم المطلق بقيت مع جرائم
السنين الماضية لتقضى عليه آخر قضا . فلما شجر الخلاف
على وراثته العرش الاسباني نصدت له الامبراطورة
اوجيني — وكانت اسبانية لها مطاعم خاصة في بلادها ومن
رأيها ان الحرب توطد دعائم عرشها — فعرفت كيف تستميل
اليها المعجبين بهامن القواد الظرفاء والساسة المتأقين ، وعرفت
كيف تعمم مسامع الامبراطور المتردد عن نصائح تيير
وأصحابه الاحرار الذين كانوا يذودون عن البلاط ولا يقبلون
فيه الا على جفوة وغضاضة . فكانت الحرب مع بروسيا وكانت
الهمزجة العاجلة وكانت نسكة فرنسا التي لم ينقذها منها الا
تيير وأصحابه الاحرار

خاتمة

مما تقدم نعلم أن كلمة «بلاد البحر الأبيض» كلمة لا معنى لها إذا أريد بها تسوية الحكم المطلق في البلاد الواقعة على ذلك البحر . لأن الحكم المطلق أو الحكم الدكتاتوري ظهر في بلاد كثيرة غير تلك البلاد ، ولأن الأسباب التي أفضت الى قيام الدكتاتورية — أو ما يسمونه الدكتاتورية — في تركيا وإيطاليا وإسبانيا ليست خاصة بالبحر الأبيض ولا بطبيعته الإقليمية أو الجنسية ، اذ هي أسباب يمكن ان توجد في أي بلد وفي ظل أية حكومة ، وواحدة من تلك الامم — وهي تركيا — أجدر بأن يقال ان الذي حدث فيها هو انشاء الديمقراطية لا انشاء الدكتاتورية ، وان القوانين الخازمة التي يسنونها هناك انما هي القوانين اللازمة لحماية ديمقراطية جديدة لا تزال في دور النشأة والتكوين وفي خطر من نكسة النظام القديم وعوامل التقهقر . فليست هي استبداداً ولا الغرض منها توطيد حكم الاستبداد، وفي كلام مصطفى كمال مع الكتابة الانجليزية جراس اليسون عن تحرير المرأة يقول : « كيف

يتاح لنا أن نبني ديمقراطية تامة ونصف الأمة في الاصفا ؟ »
ويقول مرة أخرى : « ان الرجال الذين يُطلبون في عهد
الديمقراطية لابد لهم من منزل يتربون فيه . والآ ن وقد
خلصنا من الاجنبى فى وسعنا ان نبدأ بتنفيذ الاصلاح »
ومصطفى كمال هو الذي جعل شعاره في تحرير الشعب كله :
« خير وسيلة لتعليم قوم قيمة الحرية هي أن تطلقهم احراراً »
وهو رئيس حزب الشعب ورافع السيادة الشعبية الى حيث لم
يرفع بها دستور في وطن من الاوطان . فمن الظلم والخطأ ان
تسمى حركة الرجل العظيم بالحركة الدكتاتورية الا بمعنى
واحد فيه الفخر، كل الفخر لمصطفى كمال وللشعب التركي على
السواء ، وهو أن ذلك الشعب قد أحب مصطفى كمالاً وأعجب
به لانه يستحق حبه واعجابه فأولى حكوته كل ما تحتاج اليه
من المظان لتحريره والنهوض به وترقية شؤونه . وقد علم
مصطفى كمال أن شعبه مفتقر الى الاصلاح فلم ينظر اليه نظرة
المحتقر ولم يعزل نفسه عنه هو وصحبه ولم يتذرع بذلك الى
حرمانه حقاً من حقه . لان هناك طريقتين لادراك أدواء
الشعوب : احدهما طريقة الوارث الذي يسمع بمرض مورثه
فيرتاح الى تصديقه وينقبض لعلامات الصحة التي تبدو على مريضه

ويود أن يؤكد كل نذير من نذر العلة ويدحض كل خبر من اخبار الشفاء ، والاخرى طريقة الأب العطوف الذي يسمع بمرض ولده فلا يرتاح الى تصديقه ويستبشر بكل ما يخالف ظنه ويؤمن جد الايمان بحياته ويسذل ما في روعه لتعجيل شفائه، وكانت هذه هي طريقة مصطفى كمال في ادراك أدواء الشعب التركي — وهي الطريقة الفذة لعلاج الشعوب — ولم تكن طريقته أن يبحث عن علامات الخطر بحثاً لانه يريد لها ويفرح بها ويعلق آماله جميعاً على الوفاء

ان العدو الاجنبي ليستطيع أن يرى عيوب الامة التي ييغضها ويستعبد لها ولكننا لا نحتاج منه الى هذه النظرة وليست حاجتنا الا الى نظرة الوطنى المشفق الغيور الذى يستفز فى أمته كل ما يستفز الكائن الحي فى بنيته من كامن قوة يغالب بها الداء

أما ايطاليا واسبانيا فقد غلبت فيهما الديمقراطية ولم تفشل . وفرق بين أن يغلب نظام على أمره وبين أن يتداعى من صميم بنيانه ، فما من نظام حكومة فى التاريخ الا وقد غلبته القوة فى بعض أزمائه ، ولكن الفشل مشيء غير هذا وهو أن يثبت بالتجارب الطبيعية فى المواطن المختلفة أن هذا النظام

غير صالح للقيام . ولم يثبت قط أن الديمقراطية كانت فشلا في
إيطاليا أو في اسبانيا بل ثبت تقيض ذلك أن آفة إيطاليا
واسبانيا معا هي حكم المستبدين لا حكم الشعوب وأن الذي
تشكون منه هو الموانع التي تمنع شعبيهما أن يكون لهما الرأي
النافذ في سياسة البلاد

ولسنا نريد أن نعرض هنا لحفايا الاسباب التي أحاطت
بقيام الدكتاتورية في إيطاليا واسبانيا ، بيد أننا نقرر ما لا
خلاف فيه وهو أن الدكتاتورية قامت في الأمتين على قوة
وطنية مغتزة بالشعور الوطني والآمال القومية ولم تقم على قوة
أجنبية ولا قامت لاخلاء روح الأمة من كل نحوه حية ومن
كل اعجاب سام ومن كل شيء غير التهاقت على المنافع المكذوبة
والصفائر التي لا تنهض بها هم الشعوب . ولقد عز على
نابليون بونابرت أن يحكم اسبانيا قبل مائة سنة ولم يعز ذلك
على بريمودي ريفيرا ومن وراءه في هذا العصر وهم أقل جنداً
وأقل شأنا وأقل اصلاحا من نابليون ، وهم يحكمون أمة أعلم
وأرقى وأكبر من التي أراد أن يحكمها نابليون . وما استعصى
زمام اسبانيا على ذلك الجبابرة القدير وألسلس لبريمودي ريفيرا
ومن معه الا لفرق الواحد تتضال فيه جميع الفروق ، ذلك هو

الفرق بين الحكومة الاجنبية والحكومة الوطنية وان عجزت
هذه أسوأ العجز واقتدرت تلك أحسن الاقتدار
وسواء صحت الضرورات التي انتحلت للحكم الدكتاتوري
في اسبانيا وايطاليا أو لم تصح فلحقيقة الواضحة أنها ضرورات
لا مثل لها في غير هاتين الامتين من أم البحر الابيض
المتوسط . وأين في غير اسبانيا وايطاليا تلك الملايين المعطلة
والحروب التي تقتل فيها عشرات الالوف والقلقل التي
تذهب بالارواح على قوارع الطرقات والديار التي يهجرها
مئات الالوف في كل عام والاقاليم التي تهمل بالانفصال والسطوة
التي يملكها رجال الدين في السر والعملائية والمذاهب
الاجماعية والسياسية التي تضرب في قرار الاساس ؟ أين في
غير اسبانيا وايطاليا من أم البحر المتوسط هذه الاسباب
أو هذه الضرورات صحت كلها على علائها أو كافي منها
المبالغ فيه وغير الصحيح ؟

على أن الحكومة النيابية في أم الديمقراطية لم تعي قط
بمراس الاسباب كذلك الاسباب وضرورات كذلك الضرورات ،
بل لم تعي حكومات الديمقراطية حتى في الزمن القديم بعلاجها
والاحتياط لها وهي بالقياس الى حكومات اليوم ناقصة النظام

ناقصة التمثيل خاقصة الاداء . ففي روما القديمة كان مجلس الشيوخ في اوقات الخطر على الوطن — لاحظ في اوقات الخطر على الوطن — ينتدب من زعماء الامة « دكتاتوراً » يساعده قائد حربي ويطلق يده في الشؤون العامة زمناً أقصاه في العادة ستة أشهر، وكثيراً ما كان الدكتاتور يعزل وظيفته باختياره اذا أنجز ما انتدب له قبل الموعد المضروب ، وكان مجلس الشيوخ على كل حال يحتفظ بحقوقه التامة في أثناء ذلك ويشرف يوماً يوماً على أعمال الدكتاتور وأعوانه الحريين، ولم يحدث قط — الا عنوة واقساراً — أن يجيىء الدكتاتور والسكينة مستقرة والحقوق العامة مصونة فيستبد بالناس وينتهك الحق المصون ويفرق وحدة الامة المتفتة... هذا وهو لا يكون دكتاتوراً الا بنوع من البطولة المهيبة المحبوبة بغني النفوس بعض الغنى عن الحرية بعزة الوطنية ونخوة الاعجاب . ولن يكون دكتاتوراً وهو سخييف هزيل لا مظهر له ولا مخبر ولا يصدق أحد من الناس أنه مالك أمره وصاحب القوة التي بها يعمل على أبناء وطنه

ان أحق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في هذا العصر لينبئ على أسسها صرح الاستبداد العتيق . فان

الديمقراطية اذا هدمت لم يخلفها فى مكانها الا اعداء مذهبين :
فاما الفوضوية واما الشيوعية على نظام من أنظمتها الكثيرة .
ذلك أن الفوضيين والشيوعيين يشككون الناس فى كل نظام
معهود ويقولون ان الحكومة بطبيعتها قائمة على الغصب والاعتداء
لخدمة طائفة من الامة هى الطائفة التى تقبض على الزمام . لا فرق
فى هذه الخلة بين حكومات المستبدين والحكومات النيابية التى
يقال انها حكومات الشعوب ، فاذا ساء ظن الناس بالتمثيل
النيابى بعد ما جربوا ضروب الحكومات الغابرة ساء ظنهم
بادعاء كل حكومة وتهايات الاذهان لقبول تلك الدعاوى التى
يلهج بها الفوضيون والشيوعيون ، وبطل يقينهم بالحكم وثقتهم
بالطبيعة البشرية فباتوا فى حياة خاوية عميقة لا اخلاص فيها
ولا ايجابية ولا يقين . فكل مستبد يحارب الديمقراطية اليوم
انما يخدم الشيوعية أو الفوضوية من حيث يخيل اليه أنه يخدم
نفسه ويعود بالناس الى زمن دابر لن يعود

فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من
شكها فى الحكومة الشعبية لانها فى هذه الحالة لن تؤمن الا
بالحكومة الطائفية ولن يكون من ولاء ذلك الا انتصار محقق
لشيوعيين ، وليحذر الكتاب الذين يصرقون في نقد الديمقراطية

لأنها إنما تقبل الإصلاح على مبادئها القويمة ولا تقبله على مبادئ أخرى، أما إذا انقلبت أو بطل الإيمان بها فلن يرجح من ذلك خبر ولن يخلفها نظام أصلح منها يُظن به أن يدوم أو يطول

على أنني لا أحب أن اغفل في ختام هذه الرسالة اعتراضا يصوب إلى الديمقراطية ويلوح عليه بعض الرجحان في باب غير باب الحكومة والسياسة ، ذلك أن الديمقراطية ترجع الأمر في الفنون والآداب والمعارف الشائعة إلى أذواق الجماهير فيقل الإبداع والتفوق ويكثر البهرج والتلفيق ، ورجحان هذا الاعتراض ظاهر ولكنه عرضة للمباينة وخطأ التقدير . فينبغي أن نذكر أولا أن عهد الديمقراطية الحديثة لم يتجاوز خمسين سنة فلا نطالب هذه السنين الخمسين بأن تخرج لنا من مبدعاتها ما يوازن مبدعات العبقريّة في جميع العهود، وإنما يحق لنا أن نقابل الخمسين بخمسين مثلها في أي زمان وفي أية حال ، وعندئذ نرى أن الديمقراطية لا تنجح في هذا الميدان متأخرة إن لم تقل إنها تنجح متقدمة بين الصفوف

وينبغي أن نذكر بعد هذا أن أساليب التعبير عن المواطن الإنسانية قد تنوعت في أيام الصحافة والصور المتحركة

والصور الشمسية فكان لذلك أثر موقوت لانه أن يحسب
حسابه الى أن نزول مفاجأته وتطرد الاذواق الفنية في سياقها
الاصيل ، وان الفنان الذى يرزق العبقرية العالية لا يسف بها
الى المبارءة فى سوق التصنع والغرور ، وانه حتى اذا كانت
الجاهير تغوى المستضعفين من رجال الفنون باسفاف ذوقها
وكثرة قلبها فليس دواء ذلك أن نقول للجهاهير قفى ولا
تتعلمى ولا تطلبى الفنون والآداب أو أن نضرب عليها حجرأ
كذلك الحجر الذى ضربه المنود على الطبقات فحقت
بهم اللعنة أجمعين . كلا ! وانما دراؤه ان تتعلم
الجاهير وتتعلم وتتعلم حتى تسمو الى مقوبة من الذوق
السليم ، وأن يتهدب شره المال الذى نخشى غوايته
على العبقرين فى سوق المنافسة والزحام ، وأن يوكل التهذيب
والتنقيح الى اختيار الزمن الذى يضع كل شيء فى نصابه
حسب ما يحتوبه من جرائم البقاء ، وما دام لنا فى الانسانية
أمل فهذا المطلب ميسور مطمأن اليه موثوق بفلاحه . أما اذا
ضاع الامل فى مستقبل الانسانية قاطبة فأهون بضائع الامل
فى الديمقراطية حينذاك

تنبیه

في هذه الرسالة غلطات مطبعية قليلة سببها سرعة
الطبع والمراجعة فترجو ملاحظتها
